



مجلس الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الحادية عشرة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف صباح يوم السبت الواقع في ٦/ ذو القعدة/ ١٤١٧ هجرية الموافق ١٥/٣/ ١٩٩٧ ميلادية.
العدد (١١)

جدول الاعمال

الصلحة

- ١ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة العادية لمجلس الأمة اعتباراً من يوم الاربعاء الواقع في التاسع عشر من آذار سنة ١٩٩٧.
- ٢ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٣ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:-
 - أ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد زيد الرفاعي.
 - ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد احمد الطراونة.
 - ج - طلب معذرة مقدم من معالي المشير حابس المجالي.
 - د - طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ عبدالعزيز الخياط.
 - هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد كامل الشريف.
 - و - طلب معذرة مقدم من معالي السيدة ليلى شرف.
 - ز - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالمجيد شومان.
 - ح - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد احمد سمود العدوان.
 - ط - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور غيث شبيلات.

تمت

٤ - تلاوة الكتب الواردة :

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤٨٨) تاريخ ١٩٩٧/٣/١٢، والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-

مشروع قانون جامعة آل البيت لسنة ١٩٩٧ كما ورد من الحكومة مع إجراء بعض التعديلات.

ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤٨٩) تاريخ ١٩٩٧/٣/١٢، والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-

مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين لسنة ١٩٩٥ (والمعاد من مجلس النواب) وكما أقره مجلس الأعيان.

(أخذ المجلس علماً بذلك)

٥ - قرارات اللجان :

قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٧/٣/١١ بشأن :

مشروع القانون المعدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩٦.

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (السبت) الموافق ١٥/٣/١٩٩٧ ميلادي، عقد مجلس الاعيان جلسته (الحادية عشرة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (دولة الاستاذ احمد اللوزي) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الاعيان السيد (زيد الزريقات) وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: لا أحد. وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : دولة السيد زيد الرفاعي/ معالي السيد احمد الطراونة/معالي المشير حابس المجالي/سماحة الشيخ عبدالعزيز الخياط/معالي السيد كامل الشريف/ معالي السيدة ليلى شرف/سعادة السيد عبدالمجيد ثومان/ سعادة السيد احمد سعود العدوان/سعادة الدكتور غيث شبيلات. وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: لا أحد.

وحضر من الحكومة:-

١ - دولة السيد عبدالكريم الكباريتي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢ - معالي الدكتور عبدالله التمسور : وزير التعليم العالي.

٣ - معالي المهندس عبدالهادي المجالي : وزير الاشغال العامة والاسكان.

٤ - معالي السيد جمال الصراينة : وزير البريد والاتصالات.

٥ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

٦ - معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة للشؤون البرلمانية.

٧ - معالي السيد هشام التل : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٨ - معالي السيد مفلح الرحيمي : وزير دولة.

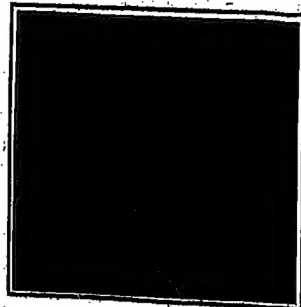
٩ - معالي الدكتور أحمد القضاة : وزير الثقافة.

١٠ - معالي الدكتور مصطفى شنيكات : وزير الزراعة.

١١ - معالي السيد محمد عودة تجادات : وزير دولة.

١٢ - معالي السيد ميروان عوض : وزير المالية.

دولة رئيس المجلس:



بسم الله الرحمن الرحيم، الصواب قانوني وأعلن

بدا الجلسة / جدول الاعمال.

السيد الامين العام

١- تلاوة الأرادة الملكية السامية المتضمنة لعض

الدورة العادية لمجلس الامة اعتباراً من يوم

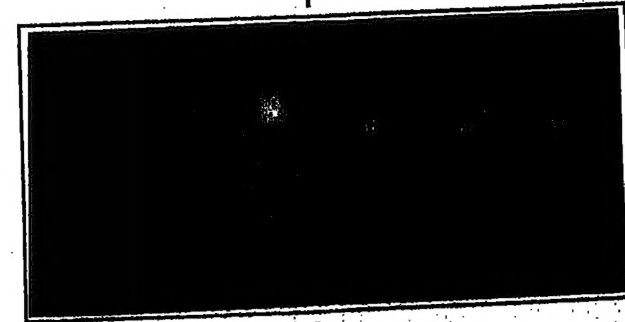
مكتبة عبد القادر

الاربعاء الواقع في التاسع عشر من آذار سنة ١٩٩٧.

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة (٧٨) من الدستور تصدر ارادتنا بما هو ات :-

تفض الدورة العادية لمجلس الامة اعتبارا من يوم الاربعاء الواقع في التاسع عشر من آذار سنة ١٩٩٧. ١٩٩٧/٣/٤

الحسين بن طلال
وزير الداخلية
رئيس الوزراء



السيد الامين العام
٢- تلاوة محضر الجلسة السابقة

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقة واعتماد الامين العام من التلاوة؟
الجميع موافقون.

السيد الامين العام

٣- تلاوة الاجازات والاعتذارات

طلب معذرة مقدم من اصحاب الدولة والمجالس والسعادة :-

- ١ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد زيد الرفاعي.
- ٢ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد احمد الطراونة.
- ٣ - طلب معذرة مقدم من معالي المشير حنايس المجالي.
- ٤ - طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ عبدالعزيز الخطاطبة.
- ٥ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد كامل الشريف.

٦ - طلب معذرة مقدم من معالي السيدة ليلى شرف.

٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالمجيد شومان.

٨ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد احمد سعود العدوان.

٩ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور غيث شيبات.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة اصحاب الدولة والمجالس والسعادة الاعضاء؟
الجميع موافقون.

دولة رئيس المجلس:

شكراً، الاستاذ نذير رشيد

السيد نذير رشيد:



سبدي دولة الرئيس

السادة الزملاء الكرام

لحادث الاجرامي المؤسف المؤلم الذي وقع في شمال الاردن نهار امس الاول. وذهب ضحيته

طالبات اسرائيليات بريئات، حضرن الى الاردن لزيارة بريئة. وقتلن في حمانا ذلك المجرم. هذا الحادث اثار في النفس المأ وفي الحلق غصة للاردنيين جميعاً قيادة وشعباً وعلى مختلف المستويات.

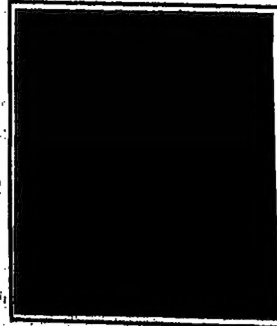
استنكر هذا الحادث المأساوي استنكاراً شديداً وأرجو الله ان يكون آخر المآسي.

وأريد كل التأيد كل ما اتخذته جلالة الملك المعظم حفظه الله وسمو ولي عهده الامين. والحكومة الرشيدة من البيانات واجراءات لتطويق اثار ذلك الحادث والسير في عملية التفاوض للوصول بالمنطقة كلها الى سلام عادل مشرف. ترضى عله الاجيال. شكراً سيدي

دولة رئيس المجلس:

شكراً سعادة السيد حماد المعاينة

السيد حماد المعاينة:



دولة الرئيس

اصحاب الدولة والمجالس والسعادة الاعضاء الكرام

شكراً من السيد

السيد جودت السبول:



دولة الرئيس

السادة الاعضاء

السيدات والسادة

في براري النفوس وفي كل ركن من اركان شعبها يدور حوار طويل... طويل، تتقاطع فيه الكلمات والمشاعر، وكذلك بعض المعاني التي افرزتها املاءات التحليل والاجتهاد، مما اشار ويثير الحيرة والذهشة احياناً، فكل موقف واضح لا لبس فيه ولا غموض، وكل فصاح نبيل مسؤول، يصدر عن هذا الوطن العزيز، بليسان جلالة قائدته العظيم، ويكرره دولة رئيس الوزراء باسم الحكمة، يقابل بالاصرار المتمكن غير المسؤول، على مواقف وسلوكات تليق بالمتابعين مع ايسر معاني الفرائق والفتايات السلام، رويها او نصاً، سواء ما ابرم منها مع الاتقاء الفلسطينيين، او ما ابرم منها مع هذا الوطن الصامد العزيز، حتى امتلأت قلوبنا بالاحسان.

بكل التضامن بالموقف والحس بالمسؤولية رفض شعبنا الاردني بكل الشدة والاستغراب الحادث الاجرامي الذي حصل للطالبات الاسرائيليات في الباقورة. فقد قوبل الحادث منذ اللحظات الاولى لسماعه بالاستنكار والشجب والادانة من قبل كل الاوساط واعتبره الجميع خروجاً على الاخلاق والتقاليد الاصيلية. وتآلم الجميع مع ألم جلالة الملك المفدى وسمو ولي عهده الامين ودلالات هذا الموقف الشعبي للرفض هو ان شعبنا يرفض ويدين الارهاب والاجرام بحق الابرياء ويلشد السلام والاستقرار ولنا نعتبر هذا الحادث للمساوي دخليلاً على اخلاقنا وتقاليدينا ونعتبره حادثاً فردياً بعيداً عن كل سلوكيات الاخلاق والانضباط والانتماء.

ومن هنا فلنا للناشد قادة اسرائيل ان يستخلصوا العبر من مثل هذا الحادث لجعل السلام سلاماً حقيقياً ولقياً وان يغيروا وان يلتزموا بمقتضيات السلام العادل بين السلام المنقود للمتعلقة وتضمن الشعوب بنعمة السلام الحقيقي الذي هو الهدف والمطلب ونقول ان مثل هذا الحادث المرزقي لن يكون عقبة في وجه مجريات عمل السلام الذي يسعى لها ملكية الملكة المتعلبة بكل القوة والشجاعة في استمرارية نعمة الشعوب المنطقة باسرها.

والسلام عليه وآله وصحبه وسلم.

دولة رئيس المجلس:

شكرنا السيد جودت السبول.

السلام، وللتذكر وصية ابي بكر الصديق - رضي الله عنه - الى جنده وقاداتهم، حتى وهو في حالة الحرب.

٤- تأييد الاقتراح الداعي لعقد قمة ولو مصغرة، للتداول في الرأي والامن، واتخاذ الموقف والقرار المناسبين، لان من الظلم الفادح لوطننا المثقل باعباء المرحلة والاشياء، تحميله مسؤولية اتخاذ القرار لوحده، ورغم اعبائه التي ما انفك يقوم بواجب حملها، بامانة هاشمية ويقين قومي.

٥- احتواء اللحظة واحداثها بأعلى درجة من درجات المسؤولية وشغافية الرؤية، لان حالة الانفعال والغضب رغم مشروعية نشوتها واسباب هذا التشوؤ، لن تقود الى الموقف والقرار الاصوب. فالعالم لا يصرف ولا يعترف او يفهم، مواقف "الحد" المبينة على اجتهاء للوطن: الا زعلان وسادير ظهري، فكيف يمكن ان نقولنا لغضب "نحن على حق مطلق في ان نغضب" كيف يمكن ان نقولنا الى ان ندير ظهورنا ونصتتك بشتيت شعورنا بالشهر وبالاحباط، بينما اخواننا في فلسطين يواجهون العنف والظلم واسباب الموت او التهديد.

٦- سيدي الرئيس

السيدات والسادة

لا ازعج ايتها بالحكمة، وإنما وجدت نفسي وسط دوامة الاعتدال المتلازمة بغير راحة، انتبهت مما حدث وحدث منها بالحق من مشاعر الاحباط والحرارة والشجب على ما فعلت في اليومين

وفاضت بما توالى عليها من امواج الشك وعدم الثقة واسباب الريبة رغم يقين الدنيا باسرها، بانه لا بد من السلام السلام العادل الشامل، المقنع لكل الاطراف، المتضمن لمصلحة الاثنين من بعدنا، لكي يدافعوا عنه ويحمونه، بعيداً عن اجواء الريبة والشكوك، كل ما يمكن ان ينكر مسيرة تخالف السلام.

ولن جاءت تداعيات الايام الماضية واحداثها، مؤكدة لما حذر منه الحسين باخلاص وحزم على التنبيه من اخطار وقوعه، بعزم وتحليل للقائد الملهم، ويقين المومن غير المخادع، فان اللحظة بما فيها، وبما تذر، تدعونا بالحاح الى: ١- الائتلاف اكثر فاكثر حول القيادة الهاشمية الحكيمة خلف القائد، بكل ما تملك من اسباب ووسائل التضحية والدعم غير المحدود.

٢- تأييد موقف جلالته بشأن ما اقدمت وتقديم عليه القيادة الانسرايلية بصلف وتكرار، لكل العهود والمواثيق والوعود، رغم استنكار العالم لما فعلت وتعللته، وتأكيده على ما يشكله ذلك من اخطار على مسيرة السلام.

٣- تأييد جلالته تأييداً مطلقاً وناجراً، فيما وجه من وسائل، وفي كل ماصرخ به وقال. ويضميه شجب جلالته الرجولي الواضح وغير الملتبس، لما وقع في الباقورة قبل يومين، لان الذي وقع وحدث ليس من اخلاق الاردنيين في شيء، ولا من شيم العربية وابنائها، مسيحين ومسلمين، وليس على مثل ذلك تشكل الجندي الاردني وكانت ضيافة روحه ونفسه، في الحرب وفي

هكذا عند العمل

المستند الى ثقة لم تتزعزع في يوم من الايام، ثقة بجلالة قائد الوطن وقدرته على قبول التحديات ومواجهتها، فألقيت نفسي وقد فاض مكنوني بما اسلفت.

سيدي الرئيس. السيدات والسادة

نحن لم نفارق خندق الوطن والحسين، وبأذن الله لن نفارقه، بعزم وباصرار على يقين مقدره الخروج من هذا النفق المظلم والسلام عليكم.

دولة رئيس المجلس:

شكراً معالي الاخ، لاشك ان هذه المشاعر تعبر عن تأييد المجلس لمواقف جلالة الملك وجهاده الموصول في سبيل فلسطين والامة وجميع قضايها السلام والمعدل في منطقتنا وفي العالم اجمع. ولتابع جدول الاعمال.

السيد الامين العام

٣- تلاوة الكتب الواردة :

١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤٨٨) تاريخ ١٩٩٧/٣/١٢، والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-

مشروع قانون جامعة آل البيت لسنة ١٩٩٧ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم: م ق/٢٩/٤٨٨

تاريخ: ١٩٩٧/٣/١٢

دولة رئيس مجلس الاعيان الاخفيم:

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته العادية والعشرين من الدورة العادية الرابعة

المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٢ الموافقة على مشروع قانون جامعة آل البيت لسنة ١٩٩٧ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.

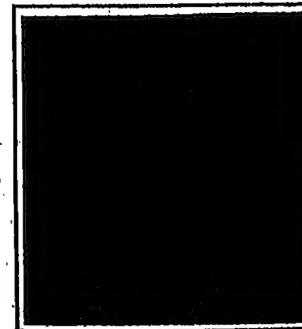
أرفق لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

دولة رئيس المجلس:

شكراً للسيد الامين العام، معالي الدكتور سعيد التل

الدكتور سعيد التل:



بسم الله الرحمن الرحيم، دولة الرئيس، اتمنى على المجلس الكريم مناقشة مشروع قانون جامعة آل البيت في هذه الجلسة التي قد تكون الجلسة الأخيرة في هذه الدورة.

هذا ولقد ناقشت لجنة التربية والتعليم هذا المشروع في اجتماع غير رسمي واقرته بصورة عامة كما جاء من مجلس النواب من جهة أخرى

الدكتور معن ابولوار:



شكراً سيدي الرئيس، سيدي سعادة الدكتور كمال الشاعر الى التثنية على اقتراح معالي الدكتور سعيد التل والى اضافة الى ذلك انه سبق وان قمنا بمثل هذا الاجراء في الماضي ولذلك اذا سمح لي ان اثلث على هذا الاقتراح اكون شاكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً معالي وزير التعليم العالي:

معالي وزير التعليم العالي:

بسم الله الرحمن الرحيم، دولة الرئيس كما لا يخفى قد تكون هذه الجلسة الأخيرة او قبل الأخيرة في احسن حال.

ان مشروع القانون الذي بين ايديكم تمكنا بمعون الله من الجازة قبل التضاض هذه الدورة البرلمانية وقد كنا لسابق الزمن حتى نستطيع ان نخرج هذا القانون قبل ان يخرج الرتل الاول بعد حوالي شهرين من الآن من هذه الجامعة

ان مشروع قانون جامعة آل البيت مناظر لقوانين الجامعات الاردنية الرسمية الاخرى المعمول بها.

دولة الرئيس تأتي أهمية وضرورة مناقشة مشروع قانون جامعة آل البيت واقراره ان شاء الله في هذه الجلسة ان هذه الجامعة سوف تخرج فوجها الاول في نهاية العام الدراسي الحالي بشهر حزيران. واعتقد انه حتى يكون للجامعة الحق في منح الدرجات العلمية للطلبة الخريجين الذين يكملون متطلبات النجاح لابد ان تكون له صفة شرعية معترف بها ومشروع هذا القانون وبعد اقراره سوف يعطيها هذه الصفة. شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

شكراً معالي الاخ سعادة الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر:

سيدي الرئيس التي اتي على ما تضمنه به معالي الدكتور سعيد التل لقد وزع علينا القانون واطلعنا عليه. اقترح اذا وافق المجلس الكريم، بالاطلاق من اقتراح معالي الدكتور سعيد ان يوافق المجلس الكريم عليه دون ثلاثه. وشكراً الى دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

تكملة اجتهاد الفصل

العريقة والتي نفاخر بها ولا نريد ان نتأخر في اقرار القانون حتى لا تكون شهادات الخريجين موضع شك وطن قانوني.

كما ترون ايضاً لم تدخل أي تعديلات تقريباً من مجلس النواب تمس بالجوهر او حتى بالشكل لان هذا القانون جاء دقيقاً جداً وجاء اجماعاً ما بين الحكومة وما بين مجلس جامعة آل البيت ولجنة التربية والتعليم وكل الجهات التي اسهمت مشكورة من تمكيننا من دفع هذا القانون الى المجلس قبل انفضاض الدورة كما قلت. واني اشارك الاقتراح في ان يبت في هذه الجلسة ان استتسب المجلس ذلك اذا رأى ان هذا التنسيب مناسباً وشكراً لكم سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

دولة الأستاذ مضر بدران

دولة السيد مضر بدران:

شكراً دولة الرئيس، في الواقع وزع هذا القانون لاحالته الى اللجنة. وليس لدراسته. فذلك لا اتوقع من الاخوة زملائي ان يدرس من قبلهم قبل ان يحال وهو في جدول الاعمال لاحالته ليحال الى اللجنة.

لو وزع جدول الاعمال على اساس هذا القانون له صفة الاستعجال لانتبهنا الى هذا الموضوع ودرس فلذلك في اعتقادي اقتراح العين المحترم الأستاذ كمال الشاعر بان لا يتلى ايضاً شغله غير مقبولة ابداً لا قبل على الاطلاق انه صفة استعجال ولا يقرأ وهو في جدول الاعمال يحال الى اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم كيف

ما يقرر المجلس الكريم ذلك. باعتقادي هذا خارج جداً وليس له سابقة انا لا اذكر انه هنالك سابقة لمثل قانون بهذا الشكل ان يمر على مجلس الاعيان لا يقرأ وفي جدول الاعمال معروض للحالة على اللجنة.

طبعاً حق المجلس ان ينظره في هذه الجلسة اذا ارتأى المجلس الكريم بتلى مادة مادة ولا يفي المقرر من التلاوة.

دولة رئيس المجلس:

شكراً سيدي ابو عماد، معالي الدكتور جواد العناني

الدكتور جواد العناني:



شكراً دولة الرئيس اعتقد في ضوء الشرح الذي تفضل فيه دولة الأستاذ مضر بدران واعتقد انه لفت نظرنا الى ما يمكن ان يقال من حيث تعليمات المجلس والانظمة السارية فيه. ولكني اعتقد انه ايضاً فتح لنا مجال للحل الوسط فهو يقترح ان نبحث اليوم وهو ما اؤيده وان يقرأ. علماً بالني اذا رجعت الى القانون وتمعلت فيه

السيد سالم مساعده:

شكراً دولة الرئيس الحقيقة المقترح الذي تفضل فيه معالي زميلي الدكتور سعيد التل له غطاء في النظام الداخلي للمجلس ان يجوز للمجلس ان لا يحيل قانون ما الى اللجنة المختصة وان يبحثه مباشرة. اما ما تفضل به سعادة الزميل الدكتور كمال الشاعر فاعتقد انه ليس له ما يوجبه ويتعارض بالاضافة الى النظام ويتعارض مع المنطق فكيف نقر قانون دون تلوته ودون ان يكون قد احيل الى اللجنة. لقد تفضل معالي وزير التعليم العالي وذكر ان هذا القانون كان لدى الحكومة رغبة في الاستعجال عليه لكن لاسف الشديد لم يردنا أية اشارة من الحكومة بان هذا القانون له صفة الاستعجال ليصار الى دراسته بمجرد وصوله الينا.

ذلك واذا رأى المجلس بحث هذا الموضوع في هذا اليوم في هذه الجلسة كما اقترح معالي الدكتور سعيد التل فيلني اقتراح اضافة لذلك ان ننجز أعمالنا مثل قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين والذي مر على اللجنة المختصة بعد ان ننجزه نبحث في هذا القانون ونبحثه مادة مادة لنتاح للعضو الذي لم يقرأه وأنا لم أقرأ هذا القانون واعتقد ان العديد من الاخوة الزملاء لم يقرأه لنتاح لهم مناقشة المواد تبدلي كما يفترض بمجلس الاعيان ان يقوم به وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

شكراً معالي الأستاذ طاهر حكمت

باستثناء المادة الخامسة التي تنص على إحداث هذه الجامعة فان باقي المواد شبيهة جداً بكل مواد قوانين الجامعات الاخرى ان ما يميز هذه الجامعة هو اهدافها في الدرجة الاساسية عن باقي الجامعات الاخرى. ولذلك حتى لو قرأت فانني أرى ان النصوص ستكون مألوفة عند كثير منا والمادة الوحيدة التي لا أرى فيها أي اشكال عندي لان الحقيقة اهدافها نبيلة وممتازة حتى لو قرأنا هذا القانون سنمر عليه سيجد ان وقعه على آذاننا مألوفاً جداً. ولا يؤثّر. ولكن إحتراماً للأنظمة التي يتقيد بها المجلس فانني أرى ان يقرأ وان لنجزه اليوم.

دولة رئيس المجلس:

سعادة الدكتور كمال الشاعر

الدكتور كمال الشاعر:

سيدي الرئيس اقترحت عدم تلاوة القانون هذا لايعلني ان يعن معالي المقرر المادة الاولى ثم الثانية ثم المادة الثالثة الى آخره كما يحصل عادة فمن تعديل او تعليق على مادة من المواد عندها يمكن ان يقدم ذلك. انا اقترحت عدم تلاوة القانون كلمة كلمة. وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً معالي معين باشا ابو لوار

الدكتور معين ابو لوار:

سيدي الرئيس كلاني معالي الدكتور جواد العناني ما كتبت اود ان اقول شكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس:

شكراً معالي الأستاذ سالم مساعده

شكراً معالي السيد

السيد طاهر حكمت:

شكراً دولة الرئيس، ارجو ان لا يكون هناك مانع من تقسيم الامر وان نبتداً في ان يصوت على الاقتراح أولاً بعدم احالة القائلون الى اللجنة المختصة والنظر فيه مباشرة من قبل المجلس بالنظر الى حالة الاستعجال التي أبدتها الحكومة في هذه الجلسة. بعد ان تقرر هذه النقطة يصار الى البحث في ميكانيزمة وكيفية التلاوة وكيفية البحث في هذا القانون، فأرجو ان نبحث هذه النقطة أولاً ونقرر ما ثم ننقل الى النقطة التالية وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي

السيد ذوقان الهنداوي:

شكراً دولة الرئيس، الحقيقة كنت اريد في الكلام قبل ان يتكلم عدد من الاخوان الزملاء الحقيقة انه عبروا عن وجهة نظري التي اجمعتها ليومياً، بل كما يبدو انه هناك موافقة شبه اجماعية من الجميع على ان لا يحال مشروع القانون الى اللجنة. بعبارة اخرى هناك موافقة على اقتراح معالي الدكتور سعيد اللباني ان لا يحال مشروع القانون الى اللجنة بعد ان وافقنا على هذا الاقتراح هناك الاقتراحات، اقتراح بعدم تلاوة نصوص القانون، فمقدم من نخبة الدكتور كامل الشاذلي، وكما يبدو ان هناك شبهة بان هذا الاقتراح يخالف النظام وليس له خطوات في النظام فالتساؤل تملس وارجو من مساعدة الاخ الدكتور كامل الشاذلي ان لا يمتنع بهذا الاقتراح.

يبقى الاقتراح الثاني وهو اقتراح دولة الاستاذ مضر بدران بان يتلى القانون في هذه الجلسة وننتهي منه وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول:

شكراً سيدي الرئيس، المادة (٤٧) من النظام الداخلي تقول ما يلي: تطبع تقارير اللجان ملحقة بها نصوص مشروعات القوانين وتعديلاتها مع الاسباب الموجبة لها، ونصوص الاقتراحات وتوزع على الاعضاء قبل البدء في المناقشة بمدة لا تقل عن اربع وعشرين ساعة، الا اذا قرر المجلس اعتبار الموضوع من المواد المستعجلة فيبحث فيه عندئذ فوراً.

ثم تصفح المادة (٤٨)

يتلى مشروع القانون والقرار الذي اتخذته اللجنة في شأنه الا اذا قرر المجلس صرف النظر عن تلاوة مذكر مكثفاً يسبق توزيعه على الاعضاء. ثم تجري المداولة ببحث موضوعه اجمالاً. فاذا قرر المجلس قبوله من حيث المبدأ ينتقل الى مناقشة المواد مادة مادة بعد تلاوة كل منها أصلاً وتعديلاً، ثم يؤخذ الرأي على كل مادة في قبول التعديل من مجلس السواب او على تعديلها. وتجرى الاكتفاء بتلاوة قرآن اللجنة والاسباب الموجبة اذا وافق المجلس على ذلك وقراءة المواد التي يقترح احد اعضاء المجلس او بعضهم مناقشتها.

مادة في حالة اقرار المجلس بعدم إحالته الى اللجنة وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور رجائي المعشر

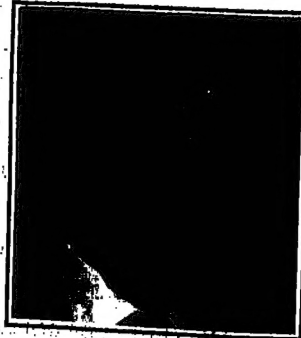
الدكتور رجائي المعشر:



المادة (٤٩) المواد التي لم توصى اللجنة بتعديلها ولم يقدم في شأنها تعديل او اعتراض، يجوز للرئيس ان يأمر بعدم تلاوتها. هذه النصوص اعتقد لها على درجة من الوضوح بحيث لا تستلزم شرح. ارجو من مقام الرئاسة ان يحسم الامر في ضوءها وعلى اساسها وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً صار واضح معالي الاستاذ سالم مساعده السيد سالم مساعده:



شكراً دولة الرئيس على ضوء الايضاحات التي قدمها مقرر لجنة الترتيب وذكر فيها انه تم دراسة هذا الموضوع دراسة مبدئية وما قدمه معالي وزير التعليم العالي من اتمنية استبيان هذا القانون حتى يتبين مدى الحاجة الى تعديل النصوص الاولى من القانون. هذا العام، أصبحت المبررات واضحة لا سيما في الاستبيان، على ضوء ما تقدم للمجلس من الاستبيان، فمما لا شك فيه من ضرورة قراءة القانون مادة مادة حتى يصار الى دراسته من قبل المجلس بصورته الحقيقية. لا اعتقد ان المصوتين اكتفوا بقراءة اقبال بابه الرئيس، والذين التصقوا بتدعيم الاجراءات التي يمكن من البدء في جدول الاعمال وشكراً معالي

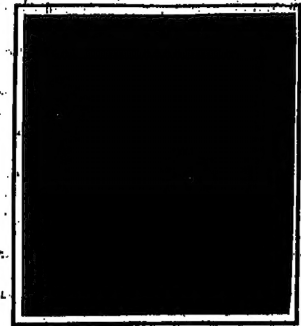
شكراً دولة الرئيس، صحيح ما تفصيل وتلاوة معالي الزميل جودت السبول يؤكد مرة ثانية على ان القانون واجب التلاوة مادة مادة. امنا ما ذكر انه يجوز وقف عقد تقرير اللجنة وعند التعديلات التي ابدلت من مجلس السواب ليس بين يدينا قرار اللجنة لكي نكتفي به عن تلاوة المواد ونكتفي بالمواد المختلطة عليها، ولذلك النظام يقتضي فهم النظام بالشكل الصحيح والتفصيلي، فمما لا شك فيه بان تثني معالي القانون مادة

شكراً معالي الدكتور

دولة رئيس المجلس:

الحقيقة في ضوء الحوار والاراء التي أبدت حتى دولة ابوعماد قال انا اضنع هذا الموضوع امام المجلس الكريم لكنه ابدى شيئاً من الحرص على انه اذا قرر المجلس النظر في هذا المشروع ان يتلى مادة مادة نظيراً لأهميته والرغبة في سبره. الحقيقة تأتي الى اقتراح الدكتور سعيد التل والذي ابدى تأييده عدد كبير من الاخوة ولترك الرأي للمجلس الكريم اذا وافق على السير بالنظر في مشروع هذا القانون دون احواله على اللجنة لجنة التربية والتعليم والتعليم العالي فان الامر متروك للمجلس الكريم وهو صاحب القرار وصاحب السيادة. الدكتور كمال الشاعر

الدكتور كمال الشاعر:



دولة الرئيس: انا اؤيد الحقيقة والمنطق ويؤيد ما تضمنه به معالي اللجنة طاهرة حكمت ان نصوت اولاً بعدم احواله على اللجنة وان نناقش القانون في هذه الجلسة دون احواله على اللجنة علماً بان

اللجنة قد اجتمعت اجتماعاً مبدئياً وراجعت هذا القانون. ولذلك الحقيقة علينا ان نصوت على هذا الموضوع اولاً ثم عندما نأتي الى ثلاثة القانون او عدم تلاته انا لست متمسكاً بالحقيقة باعفاء المقرر من ثلاثة سواء القانون اذا شار المجلس ان يتلى عليه القانون فيتلى مادة مادة ولا مانع لدي من ذلك اطلاقاً.

دولة رئيس المجلس:

ارجو من معالي الاخ طاهر حكمت ان يعيد اقتراحه علينا.

السيد طاهر حكمت:

عفواً سيدي الاقتراح كان ان يقرر المجلس عدم احواله القانون الى اللجنة المختصة والشروع بمناقشته في هذه الجلسة. هذا هو الاقتراح.

دولة رئيس المجلس:

شكراً اذن الاقتراح الذي ابداه في البداية معالي الدكتور سعيد التل بعدم احواله هذا المشروع الى اللجنة وان يباشر المجلس النظر فيه من يوافق على هذا الاقتراح؟ في اعتقادي لا احد معارض وشكراً اذا المجلس قرر النظر في مشروع هذا القانون مباشرة. معالي الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت:

سيدي نحن كلنا مع ان يقوم المجلس بقراءة القانون الان ولكن لا يمكن ان يزكى قرارنا التي مستوى يفوق فيه قرار لجنة مشكلة. فحتى لو كانت لجنة التربية والتعليم قد راجعت وقررت التوصية بقبول القانون فيوجب احكام النظام الداخلي يجب ان يشروع في ثلاثة قرارات للجنة

احمد المثالي، محمد عوده القرعان، نذير رشيد، الدكتور كمال الشاعر، نائلة الرشدان. وحضر الاجتماع معالي السيد عبدالله صلاح ومعالي الدكتور سعيد التل عضوي مجلس الاعيان.

كما حضر الاجتماع سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي قاضي القضاة مستشار جلالة الملك المعظم للشؤون الاسلامية وفضيلة الشيخ صالح المحسب رئيس محكمة الاستئناف الشرعية وفضيلة الشيخ عصام عريبات المدير العام للمحاكم الشرعية.

وذلك للنظر في مشروع القانون المعدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩٦ المحال الى اللجنة من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء التوضيح اللازمة بشأنه.

وبعد المناقشة والمناقشة في مشروع القانون المذكور اغلأه قرأت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب.

وتوصني اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

ملاحظة: تحفظ حول المادة (٧) والمعدلة للمادة (٧١) فقرة (أ) مقدم من معالي الدكتور عبداللطيف عريبات.

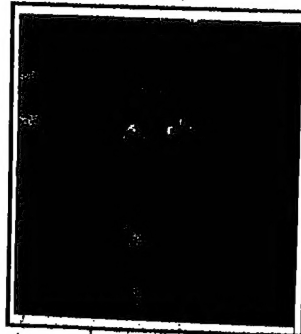
امين عام مجلس الاعيان
زيد الزركاني
اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

القانونية ابتداءً ولدينا قرار اللجنة القانونية ارجو ان نبتداً به ثم بعد ذلك نقوم ببحث القانون قانون جامعة آل البيت وهذا الاقتراح يصب في الاقتراح الذي اولى به الاستاذ سالم مساعدة ايضاً.

دولة رئيس المجلس:

طيب يا سيدي اذا يتفضل معالي مقرر اللجنة القانونية

السيد طاهر حكمت مقرر اللجنة القانونية:



قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٥ برئاسة معالي مقرر اللجنة السيد طاهر حكمت وحضر أعضاء اللجنة اصحاب المعالي والسعادة السادة:

سالم مساعده، الدكتور عبدالعزيز الخطاط، الدكتور عبداللطيف عريبات، جودت السبول،

محضر الجلسة الحادية عشرة

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٦
قانون معدل القانون المحاميين للشرعيين

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
	المادة (٢) يسمي هذا القانون القانون المعدل لقانون المحاميين لسنة ١٩٩٦ القصرين لسنة ١٩٩٦ ويشأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥٢ الملحق له فيما يلي بالقانون الأصلي، وما طرأ عليه من تعديل، قانون واحد ويصدر به بعد موزون ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ١- موافقة بحدود: شطب عبارة (سنة ١٩٩٦) والاستعانة فيها بعبارة (سنة ١٩٩٧).	المادة ١- موافقة بحدود كما وردت من مجلس النواب

مادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ٧-١- يقين قاضي القضاة لجنة تعمل للسنة التي يراكها متشعبة تتألف من رئيس محكمة الاستئناف القزوينية رئيساً، وعضوية قاضين شرعيين، ومستخدم شرعي، وحام نظامي يقينه قاضي القضاة بناء على تشييب نقيب المحامين الناطقين.	المادة ٢- يقين نفس المادة (٧) من القانون الأصلي ويستخلص منه بالنص التالي: المادة ٧-١- يقين قاضي القضاة للسنة التي يراكها متشعبة لجنة تسمى (لجنة لمحاسبة التشريعية المركزية) برئاسة رئيس محكمة الاستئناف القزوينية وعضوية أحد القضاة الشرعيين لا تقل مدة ممارسته للقضاء الشرعي عن خمس سنوات واحد المحامين الشرعيين لا تقل مدة ممارسته للسنة عن عشر سنوات.	المادة ٢- موافقة بحدود: المادة ٧-١- موافقة مع إضافة صياغة عبارة (لجنة لمحاسبة التشريعية المركزية) (التي تصبح (اللجنة المركزية لمحاسبة التشريعية)).	المادة ٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب

مكتبة امانة المجلس

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب	ب- موافقة كما وردت بالمشروع	ب- تنوب اللجنة الموقفة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة فتمنح مكاتب الاجرة لممارسة مهنة المحاماة التشريعية ومناقشة بحوث المحامين للشرعيين المذكورين التي تقدم للحصول على تلك الاجرة ولها ان تشكل لجنة فرعية او أكثر لمناقشة هذه البحوث.	ب- تنوب اللجنة الموقفة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة فتمنح مكاتب الاجرة لممارسة مهنة المحاماة التشريعية ومناقشة بحوث المحامين للشرعيين المذكورين التي تقدم للحصول على تلك الاجرة واقتضاها اذا تبين لها انها مناسبة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
ج- موافقة كما وردت من مجلس النواب	ج- موافقة مع إضافة صياغة عبارة (لجنة المحاماة التشريعية المركزية) التسميع (اللجنة المركزية للمحاماة التشريعية).	ج- تتألف كل لجنة فرعية من رئيس وعضوين على أن يكون الرئيس أحد الأعضاء التشريعيين لا تقل مدة مرسومه للقضاء الشرعي عن عشر سنوات والمضموين من المحامين الشرعيين لا تقل مدة ممارسة كل منهما للمهنة عن عشر سنوات وتكلف كل لجنة بوضع نتيجة مناقشة بحوث المحامين المقربين إلى لجنة المحاماة التشريعية المركزية.	

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	الفترة	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
	١- تصير كل من لجنة المحاماة التشريعية المركزية واللجان التشريعية قرارها بالإجماع أو بالأكثرية.	١- (أ) - إضافة صياغة جديدة (ب) - إضافة صياغتها لتصبح بالتص التالي:-	١- موافقة كما وردت من مجلس النواب	١- موافقة كما وردت من مجلس النواب
	٢- يجوز للقاضي القضائي مستوف مكافآت مالية أو رضاء وأعضاء اللجان من المخصصات المرسدة لهذه الفترة في موازنة دائرة قضائي القضاء.	٢- يصوت قاضي القضاء مكافآت مالية أو رضاء اللجان وأعضائها من المخصصات المرسدة لهذه الفترة في موازنة دائرة قضائي القضاء.	٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب	٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
١- مرسوم القضاء التشريعي أو القاضي مستوف على الأقل.	١- يصوت قاضي القضاء مكافآت مالية أو رضاء اللجان وأعضائها من المخصصات المرسدة لهذه الفترة في موازنة دائرة قضائي القضاء.	١- موافقة كما وردت من مجلس النواب	١- موافقة كما وردت من مجلس النواب
٢- مار من المحاماة النظامية لمدة سنتين على الأقل شرط أن يكون مقفراً من معهد تشريعي في نفسه التشريعية الاجتماعية.	٢- يصوت قاضي القضاء مكافآت مالية أو رضاء اللجان وأعضائها من المخصصات المرسدة لهذه الفترة في موازنة دائرة قضائي القضاء.	٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب	٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب

هكذا منه الأصل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
أ- موافقة كما وردت من مجلس النواب	أ- موافقة: موافقة مع إجراء التصحيح	أ- مارس القضاء الشرعي مدة لا تقل عن سنتين	٣- يتصل بنبذة قانونية من كلية الشريعة الإسلامية أو من كلية حقوق تدرس فيها مواد الشريعة الإسلامية وأمنى في الحائرين مدة التدرية المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون. قدم بحثاً قانونياً وقم بحثاً قانونياً وقم بحثاً قانونياً
ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب	ب- موافقة مع إجراء التصحيح للتشريعات التالية: شطب كلمة (مواد) والامتناعية عنها بكلمة (مواد) مع إعادة صياغة العبارة (لجنة المحاماة الشرعية للمركبة) لتصبح (اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية).	ب- ملزم القضاء الشرعي مدة لا تقل عن سنتين شرعية أن يكون في الحائرين متخرجاً من إحدى كليات الحقوق التي تدرس مواداً في الشريعة الإسلامية وأمنى في الحائرين مدة التدرية المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون. قدم بحثاً قانونياً وقم بحثاً قانونياً وقم بحثاً قانونياً	ب- ملزم القضاء الشرعي مدة التدرية المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون. قدم بحثاً قانونياً وقم بحثاً قانونياً وقم بحثاً قانونياً

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
ج- موافقة كما وردت من مجلس النواب	ج- موافقة كما وردت بالمشروع	ج- حصل على دبلومين في الشريعة الإسلامية أو على درجة الماجستير أو الدكتوراه في الشريعة الإسلامية وأمنى مدة التدرية المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون.	ج- حصل على الدساتير العليا في مواد الشريعة الإسلامية أو على درجة الماجستير أو الدكتوراه في الشريعة الإسلامية وأمنى مدة التدرية المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون. حصل على الشهادة الجامعية الأولى من كلية الشريعة الإسلامية أو كلية حقوق تدرس فيها مواد في الشريعة الإسلامية وأمنى مدة التدرية المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون. وقم بحثاً قانونياً وقم بحثاً قانونياً وقم بحثاً قانونياً
د- موافقة كما وردت من مجلس النواب	د- موافقة بعد إعادة صياغة عبارة (لجنة المحاماة الشرعية) لتصبح (اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية).	د- حصل على دبلومين في الشريعة الإسلامية أو على درجة الماجستير أو الدكتوراه في الشريعة الإسلامية وأمنى مدة التدرية المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون.	د- حصل على الدساتير العليا في مواد الشريعة الإسلامية أو على درجة الماجستير أو الدكتوراه في الشريعة الإسلامية وأمنى مدة التدرية المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون. حصل على الشهادة الجامعية الأولى من كلية الشريعة الإسلامية أو كلية حقوق تدرس فيها مواد في الشريعة الإسلامية وأمنى مدة التدرية المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون. وقم بحثاً قانونياً وقم بحثاً قانونياً وقم بحثاً قانونياً

محضر الجلسة الحادية عشرة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة ٤- أ- موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ٤- أ- موافقة كما وردت بالمشروع	المادة ٤- وفي نص المادة (١) من القانون الأصلي ويستأنس عنه بالنص التالي:- المادة (١) - مدة التدريب المذكورين في الفقرة ١- من المادة (٩) من هذا القانون سنة واحدة.	المادة ١٠- مدة التدريب على المحاسبة الشرعية ستان الحاضر على الشهادة الجامعية الأولى في مواد الشريعة الإسلامية أو كلية حقوق تدرس فيها الشريعة الإسلامية وسنة واحدة للحاضر على الماستر أو دبلوم في فسي الدراسات العليا في مواد الشريعة الإسلامية أو على درجة الدكتوراة في إحدى المواد المذكورة على أن اللجنة
ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب	ب- موافقة كما وردت.	ب- مدة التدريب المذكورين في الفقرة (ج) من المادة (٩) من هذا القانون ستان.	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
ج- موافقة كما وردت من مجلس النواب	ج- موافقة بعد إعلانه صياغة عبارة (اللجنة المحاسبة التشريعية المركزية) تصبح (اللجنة المركزية للمحاسبة التشريعية) وشطب كلمة (التقوية) والإستعاضة عنها بكلمة (الإنعاقية).	ج- لجنة المحاسبة التشريعية المركزية المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون الآن للمحلي للتدريب بالمرفقة لدى المحاكم التشريعية القضائية بعد مرور نصف المدة المحددة للتدريب على أن يتم ذلك بتقويض خطي من أستاذة زنت إقراره.	٧ من هذا القانون الآن للمحلي للتدريب بالمرفقة لدى المحاكم التشريعية القضائية بعد مرور نصف المدة المحددة للتدريب على أن يتم ذلك بتقويض خطي من أستاذة زنت إقراره.
المادة ٥- موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ٥- موافقة بعد:- إعلانه صياغة الفقرة (٧) لتصبح بالنص التالي:-	المادة ٥- يلغى نص الفقرة (٧) من المادة (١١) من القانون الأصلي ويستأنس عنه بالنص التالي:-	المادة ١١- على المحامي للتدريب أن يقوم بما يلي:-

مكتبة ائمة الاول

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس القواب	قرار اللجنة
المادة ٢١ - ١- يجوز القاضي، القضاة أو بمقتضى تعليمات للتطبيق أو تحديد الأمور التالية:-	٢- لا تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الكاتبة المسجلة وصحفية المحاميين التمهيلية وعلى أعضاء هيئات التدريس في مؤسسات التعليم العالي.	١- موافقة كما وردت بالمشروع.	٢- موافقة كما وردت بالمشروع.
	المادة ٧ - يعدل القانون الأصلي بإضافة للمادة (١١) بالنص التالي، إليها على أن يبدل ترتيب السور (٢١) و (٢٢) و (٢٣) من نصها لتصبح (٢٢) و (٢٣) و (٢٤) على التوالي.	المادة ٧ - موافقة على مبالغ المادة كما ورد في المشروع	المادة ٧ - موافقة كما وردت من مجلس القواب

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس القواب	قرار اللجنة
١- حذف المحاميين. ب- كان الاحتفاظ بسجل المحامين الشرعيين ودفترية حفظه. ج- الأختصاص الذي تكتسبه المحاميين مقابل أعمالهم التي يقومون بها.	المادة ٢٦ - ١- يتفق في المملكة بمقتضى أحكام هذا القانون مجموعة مهنية للمحاميين الشرعيين تسمى (جمعية المحامين الشرعيين) تتنوع بالتخصصية الاعتبارية يكون انتساب المحامين الشرعيين إليها اختياريًا بهدف إلى رعاية مصالح أعضائها والصالح على تنمية روح التعاون بينهم وتسمى إلى رفع المستوى العلمي للمهنة والمهنيين فيها وإشغاف صفاتهم للتعاون والمساندة الاجتماعية والتأمين السمي لهم.	المادة ٢١ - موافقة كما وردت بالمشروع.	المادة ٢١ - موافقة كما وردت من مجلس القواب

محضر الجلسة الحادية عشرة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الملحق
			١- يجوز لمجلس الوزراء بمرافقة حالة تلك أن يضع أنظمة لتطبيق أو تعديل الأمور الآتية:- أ- المواضيع التي يجري فيها الاستحقاق ب- مدة التمرين التي يجب أن يقضيها المحلي تحت التدريب. ج- الرسوم الواجب دفعها عن الاجازات.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الملحق
ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب	ب- الفقرة (ب) إجراء التصحيح التالي: شطب عبارة (ألسن ممارسة المهنة وأدائها) والامتناع عنها (ممارسة المهنة وأدائها وأدائها) الواردة فيها.	ب- تحدد جميع الأمور التفصيلية المتعلقة بالجمعية بما في ذلك تشكيلها وشروط الانسحاب إليها والأحكام المتعلقة بالهوية العامة ومجلس إدارتها ولجانها كل منها بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية على أن تشمل قواعد وألسن ممارسة المهنة وأدائها والإجراءات التفصيلية المتعلقة بأعضائها ورسوم الانسحاب ورسوم الاشتراك في الجمعية أو أي من المندوبين التي تتشبها ومقاييرها وطريقة حصولها ومواعيد دفعها والغرامات أو المبالغ الاحتياطية التي تركزت على النحو في حالة تبين عن دفعها.	المادة ١٢- على القوانين الآتية:- ١- قانون المحامين المبرر عن رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٤ (أدنى) وما يتصل به من هذا القانون من أحكام قانون المحامين السليبي رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٨.

هكذا اختلف

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون النهائي
المادة ٨- مرفقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ٨- مرفقة كما وردت بالمشروع.	المادة ٨- ينشئ نص المادة (٢١) من القانون الأساسي ويستعاض عنه بالنص التالي:- ينشئ قانون المحامين الشرعيين رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٤م في قانون أو مشروع آخر يتعلق بالمحامين الشرعيين.	المادة ٨- ينشئ نص المادة (٢١) من القانون الأساسي ويستعاض عنه بالنص التالي:- ينشئ قانون المحامين الشرعيين رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٤م في قانون أو مشروع آخر يتعلق بالمحامين الشرعيين.

دولة رئيس المجلس:
معالي الاستاذ سالم مساعده
السيد سالم مساعده:
شكراً دولة الرئيس اقترح اعفاء معالي المقرر من قراءة مواد القانون والاكتفاء بتقرير اللجنة ومناقشة المواد التي جرى الاختلاف عليها مع مجلس النواب اذا كان هناك خلاف.
دولة رئيس المجلس:
معالي الدكتور عبداللطيف غريبات
الدكتور عبداللطيف غريبات:



شكراً دولة الرئيس، موضوع تحفظي يختصر على الفادة السابقة المعدلة للمادة (٢١) فقرة (أ) والتي تتعلق بالمشروع الذي بين ايدينا مشروع معدل لقانون المحامين الشرعيين ضلحة (١٤) في نصوص المشروع امامنا. والذي اخالف فيه قرار الاكثرية المختزمة في اللجنة القانونية وذلك للأسباب التالية:
١- ان النص على انشاء جمعية مهنية للمحامين الشرعيين تسمى جمعية المحامين الشرعيين بدلاً

من نقابة مهنية للمحامين الشرعيين وكذلك النص على ان الانتساب اليها اختياريًا يخالف واقع الحال الذي تعيشه جميع النقابات المهنية المماثلة وخاصة نقابة المحامين الاردنيين التي نعتز بها وببقية النقابات المهنية بالاردن التي هي عنوان مسيرة الحريات والشورى والديموقراطية والتي نسعى الى تدعيمها وعدم اعاقها ووضع العراقيل امامها.

٢- ان وضع اسم جمعية بدل من نقابة في صلب قوانيننا لأول مرة في تاريخ التشريع في الاردن نقابة مماثلة نصفها الآخر اسمه نقابة المحامين الاردنيين وتسمى هي بجمعية المحامين الشرعيين يخالف واقع الحال لغة ومفهوماً وممارسة. فمفهوم الجمعية ارتبط بالعمل التطوعي الخيري التابع للوزارات في السلطة التنفيذية كالانتماء الاجتماعية وغيرها. واسم النقابة يرتبط بمفهوم مهنة ذات مفهوم محدد تسعى للعمل على تطوير المهنة موضوع البحث والى حماية حقوق اعضائها والحفاظ على اخلاقيات المهنة وسلوكيات افرادها وهذا لا يتفق مع مفهوم جمعية كما ورد في هذه المادة.

٣- ان مفهوم الالزامية او الاختيارية في العمل النقابي يخالف طبيعة المهنة اذا اعطي حق الاختيار للعضو المنتسب لان هذا العضو له حقوق يأخذها بنص القانون ويؤدي واجباته وتحت طائلة المسؤولية لان المهنة خدمة تتعلق به وبالجمهور وبطبيعة المهنة وعليه فيها مسؤوليات ملزمة وهذا امر متعارف عليه في

مكتبة العدل

نقاباتها التي تحكمها العديد من القوانين والمشتقة جميعاً من الدستور ومنذ الخمسينات في هذا البلد ان موضوع الحريات الذي يدعى به ليس في مكان هنا فالامر يتعلق بحقوق الآخرين وبطبيعة المهنة وبالمصلحة الوطنية العليا وليس بحرية فرد يؤدي مهنة كما يشاء ويتصرف بحق الآخرين كما يشاء.

٤- ان موضوع السلطة القضائية وكونها سلطة مستقلة في الدستور الاردني وهي احدي السلطات الثلاث لاجوز بحال من الاحوال التشريع لها دون اخذ رأيها السلطة القضائية ونقابة المحامين الاردنيين التي هي ممثل حقيقي لآلاف المحامين النظاميين. ونحن نسعى لترسيخ الديمقراطية والشورى في هذا البلد واخذ رأي (٢٥٠٠) محامي شرعي عدلنا وهؤلاء يعطون بأعطاء الرأي كما يرون في ممارسة مهنتهم.

٥- لقد سبق لهذا المجلس الكريم ان رد اكثر من محاولة للوصول الى هذا الهدف وآخرها عندما وقع عدد من الزملاء الكرام على عريضة بإستفتاء المجلس العالي وقام المجلس الكريم برد هذا الطلب.

ان موضوع الضغط على هذه الموضوعات للوصول الى مايراه البعض لايتفق كما اراء مع روح المسيرة الديمقراطية ولا مع روح الدستور الذي وضع عام (١٩٥٢) بل الاجري بل ان

نوضح نصوص الدستور وان نعدلها كما نراه في مصالح المسيرة الشورية الديمقراطية والمصلحة العليا للوطن والمستوى الذي بلغه هذا البلد في معاشته لعصره وزمائه وعندما يتخذ القرار بشأن جميع النقابات يكون عاماً وليس بهذه الطريقة التي نراها الان في هذا المشروع الذي يقدم لنا.

لهذه الاسباب وغيرها اتحفظ على ماورد تحت اسم جمعية بدل من نقابة وتحت اختياري بدل الزامي وهو الموضوع في هذا المشروع وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

شكراً معالي الاخ نحن نريد ان نفرغ من القضايا الاجرائية معالي الاستاذ سالم ماعده اقترح ان نعفي المقرر من التلاوة مادة مادة وهذا لايعني عدم الوقوف عند كل مادة عند البحث والدرس. فلنفرغ من هذه الناحية حتى نأتي الى القانون مادة مادة من يوافق على اعفاء معالي المقرر من تلاوة الموائد وشكراً لكم الان نبدأ بالمادة الاولى يا سيدتي حتى اعطيك الاذن ام سليمان اذا سمحتي فقط عندما يبدأ المقرر وحيثما تريدن أي رأي او اعتراض يكون الكلام لك اول واحد. تفضل معالي المقرر بعد ان اغفيت من التلاوة ان نأتي للقانون مادة مادة، تفضلتي سيدتي.

السيدة نائلة الرشيدان:



شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة اننا عندي ملاحظتين واحدة اتركها عندما نصل الى المادة التي تفضل معالي الاستاذ عبداللطيف عربيات وراح احكي فيها. لكن الملاحظة الاولى هي تصحيح من حيث ورود اسفي من بين الذين حضروا اجتماع اللجنة القانونية حيث انني لم احضر هذا الاجتماع وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً، تفضل معالي المقرر السيد المقرر: شكراً سيدي الزميلة الفاضلة الاستاذ نائلة حضرت اجتماعاً واحداً وهكذا تقول محاضرتي الجلسات لدينا اما الاجتماع الثاني لم تحضره فعلاً. وعلى أي حال لا ادري اذا كانت تريد أي تصحيح في هذا المجال فنجره. انتقل الان الى قراءة القانون. مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٧ قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين، المادة الاولى

دولة رئيس المجلس:

المادة الاولى هل لاحد الاخوان اعتراض عليها ماعدا ملاحظة الاخت ام سليمان؟ هل يوافق المجلس على هذه المادة كما اوصت اللجنة القانونية؟ شكراً لكم.

السيد المقرر:

المادة الثانية

دولة رئيس المجلس:

المادة الثانية، هل يوافق المجلس الكريم على المادة الثانية؟ معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي

السيد ذوقان الهنداوي:

شكراً دولة الرئيس المادة الثانية موافقة بجميع فقراتها أ و ب و ج لانه كما يبدو معالي المقرر يريد ان ينتقل رأساً للمادة الثالثة التي هي في الصفحة (٦). أنا لي ملاحظات

دولة رئيس المجلس:

المادة (٧) الفقرة (١) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً لكم.

السيد المقرر:

المادة (٧) الفقرة (ب)

دولة رئيس المجلس:

الفقرة (ب) من المادة (٧) معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي

السيد ذوقان الهنداوي:

أود ان استفسر من معالي المقرر عما ورد في نهاية الفقرة ٧/ب في القانون الاصيل المقدم من الحكومة آخر ثلاث كلمات من مهام اللجنة في السطر الرابع مناقشة أبحاث المحامين الشرعيين

مكتبة العدل

المتدربين التي تقدم للحصول على تلك الاجازة واعتمادها اذا تبين لها انها مناسبة.

جاء مجلس النواب وحذف آخر الكلمات واعتمادها اذا تبين انها مناسبة. هل هنالك مبرر لحذف من ان لا يكون من جملة مهام اللجنة اعتماد الابحاث التي تقدم من المحامين عندما يتقدمون اليها من اجل الاجازة. وخاصة انه ورد في المواد اللاحقة مثلاً صفحة (٧) في المشروع آخره عندما يحصل على الاجازة يجب ان يكون قد قدم بحثاً قانونياً يتصل بالقضاء الشرعي وأجيز من قبل لجنة المحاماة الشرعية المركزية. يعني هناك في وجوب على انه لجنة المحاماة المركزية يجب ان تجيز هذا البحث الذي قدمه المحامي من اجل الحصول على الاجازة. بينما نحن حذفناه في المادة (٤) جذباها من مهام اللجنة هل هنالك مبرر او يحدث هنالك خلل عندما الغينا هذه من مهام اللجنة المركزية.

دولة رئيس المجلس:

معالي المقرر:

السيد المقرر:

شكراً دولة الرئيس أولاً اود ان اوضح ان عبارة اذا (تبين لها انها مناسبة) لم ترد في المشروع المقدم من الحكومة وإنما كانت فقط في القانون الاصيل. في المشروع المقدم من الحكومة عدل النص واقيت هذه العبارة ومجلس النواب اقر العبارة كما وردت في المشروع المقدم من الحكومة. أما من حيث ملاحظة الغاء هذه العبارة من عدمه

فانا اعتقد ان هذه العبارة ليس لها أي مكان وانها من قبيل التزويد الضار الذي سيحدث اشكالا في معرفة ماهية الابحاث المناسبة وغير المناسبة وان اجازة البحث في كل مجالات الاجازة يكفي ان يقال بالاجازة ولا يقال بانها كانت مناسبة وغير مناسبة. لان للاجازة احوال متعددة منها المناسبة. ولذلك لا يمكن القول ان التعبير الذي ورد في القانون الاصيل هو تعبير سليم وان له وظيفة محددة. بل بالعكس فإنه سيوقع اشكالا في التطبيق. وعندما تقدمت الحكومة في مشروعها تجاوزت هذا الخطأ وهذا التزويد الذي لا لزوم له وقدمت القانون بشكله الصحيح كما يحدث في جميع الحالات التي تجاز فيها الابحاث يقال: بجاز البحث دون تعليق بكيفية الاجازة.

وعلى ماذا اعتمدت الاجازة. هل انها مناسبة او غير مناسبة بالبيئة البحث. لذلك اعتقد ان ما تقدمت به الحكومة صحيح وان موافقة مجلس النواب عليها أيضاً صحيح. وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً، معالي الاستاذ هشام التل وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء: شكراً سيدي الحقيقة الهدف من الفقرة ب فقط ان يشكل لجان فرعية. هذا كان الهدف من تعديل الفقرة (ب). اكثر من لجنة تتولى ذلك.

التحفظ الذي ذكره معالي ذوقان بك تجيب عليه المادة (٩) على الصفحة (٧) في آخر الصفحة عند الحديث عن البحث القانوني (وان يكون قد

قدم بحثاً قانونياً يتصل بالقضاء الشرعي أجيز من قبل لجنة المحاماة الشرعية المركزية). السياق انسجم مع نفسه ومن هنا جاءت حذف العبارة في مشروع الحكومة انها عبارة لا لزوم لها طالما ان المواد اللاحقة تتحدث عن اجازة هذا البحث من مرجع جديد هو اللجنة المركزية للمحامين الشرعيين وشكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس:

شكراً، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي السيد ذوقان الهنداوي:

اولاً انا كانت الغاية من ملاحظتي الاستفسار وليس تبني وجهة نظر معينة لكنني استمر في الاستفسار بناءً على ما شرحه معالي المقرر ومعالي الاستاذ هشام بك في نفس الموضوع. الواقع انه الفقرة (ب) ليست غايتها انشاء لجان فرعية اذا قرأناها كما وردت في مشروع الحكومة يعني هي تنص على مهام اللجنة المركزية للمحامين الشرعيين تتولى اللجنة المؤلفة بمقتضى الفقرة (١) اذا رجعنا الى الفقرة (١) (يعين قاضي القضاة للمدة التي يراها مناسبة لجنة تسمى لجنة المحاماة الشرعية المركزية) فالفقرة (ب) جاءت ونصت على مهام هذه اللجنة. تتولى اللجنة المؤلفة بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة - شغلتين - أولاً فخص طلبات الاجازة لممارسة مهنة المحاماة الشرعية والمهنة الثانوية مناقشة بحوث المحامين الشرعيين المتدربين التي تقدم للحصول على تلك الاجازة ولها ان تشكل لجنة فرعية او اكثر لمناقشة هذه البحوث).

اذا كان من الايسر وهذا أيضاً استفسار انه عند ذكر مهام هذه اللجنة ان ينص على انه من مهام هذه اللجنة بلاش تراها مناسبة اجازة الابحاث التي يقدمها المحامون للحصول على اجازة يعني مجرد استفسار. اين يجب ان تقع مهمة هذه اللجنة فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات. في اجازة البحوث التي يتقدم بها المحامون المتدربون. ليس من الاولى ان توضع في نص المادة التي تنص على التي تشير الى مهام هذه اللجنة ان تأتي عرضاً في مواد اخرى كما جاءت في الصفحة (٦) أيضاً استفسار.

دولة رئيس المجلس:

شكراً، معالي الاستاذ هشام التل.

معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ليس من وظيفة اللجنة الفرعية سوى مناقشة الابحاث. والسبب وراء ذلك سيدي والسادة الاكارم ان حجم الابحاث التي تقدم كانت اللجنة السابقة التي كنا نسميها لجنة المحاماة الشرعية لا تستطيع ان تناقش اوجد المشرع لجنة فرعية تناقش هذه الابحاث وترفع توصياتها كما سيزد. لكن اعتماد النتيجة خصص في اللجنة المركزية على النحو الوارد في المادة (٩) كما ذكرت اخر الصفحة (٧) يعني اجازة البحث ونجاح الطالب او المتدرب ستقرره اللجنة المركزية ولذلك حذف في مشروع الحكومة لانها كان هنالك لجنة واحدة. لجنة المحاماة الشرعية هي تخصص وتناقش وتعتد. نحن الآن اوجدنا لجنة مركزية سمحنا للجنة المركزية ان تشكل لجان فرعية لمناقشة الابحاث امام الكم الهائل من اعداد

مجلس الاعيان

المتدربين الذين التحقوا بالتدريب في المحاماة الشرعية وشكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس:

شكراً معالي الاخ اذا الان معالي المقرر

السيد المقرر:

الفقرة (ب) كما وردت للتصويت

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ب)؟

موافقة.

السيد المقرر:

الفقرة (ج)

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ج) موافقة

السيد المقرر:

الفقرة (د)

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها كما اوصت

اللجنة؟ شكراً.

السيد المقرر:

الفقرة (هـ)

دولة رئيس المجلس:

الفقرة (هـ) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة (٣)

دولة رئيس المجلس:

المادة (٣) معروضة على المجلس الكريم هل

يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة (٤)

دولة رئيس المجلس:

المادة (٤) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

شكراً.

السيد المقرر:

المادة (٥)

دولة رئيس المجلس:

المادة (٥) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة (٦)

دولة رئيس المجلس:

المادة (٦) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما

اوصت اللجنة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة (٧)

دولة رئيس المجلس:

المادة (٧) معروضة على المجلس الكريم السيدة

نائبة الرشدان.

السيد نائبة الرشدان:

شكراً دولة الرئيس، اتفق مع معالي العين

الدكتور عبداللطيف عربيات من حيث التسمية

بالنسبة الى المادة (١/٢١) يعني التسمية ان

لا تكون تسميتها جميعية بل نقابة ثانياً ان لا يكون

الانتساب اختيارياً لان هذا يتتالي مع الهدف

الذي تسعى اليه وهو رعاية مصالح اعضائها

والعمل على تنمية روح التعاون بينهم وتبسيح

العمل.

الى رفع المستوى العلمي وغيرها الى آخر
الفقرة. لذلك ارى ان يكون الانتساب الزامياً وان
تكون التسمية نقابية وليست جمعية.

دولة رئيس المجلس:

معالي المقرر

السيد المقرر:

اولاً فيما يتعلق بالتسمية اعتقد انه لافرق اطلاقاً
من ناحية موضوعية فيما اذا كانت الشؤون التي
تتعلق بمهنة ما مناطه بجمعية او نقابة.

الموضوع موضوع تسمية ويمكن ان يكون
الانتساب للجمعية الزامياً كما يمكن ان يكون في
النقابات ولذلك ارجو ان لا يخل هذا الموضوع

في هذه النقطة موضوع النقاش حول الجمعية
والنقابة لهما الفضل ولهما اصح وايهما ملازم
وان لاتعني المناقشة التي تدور ولا الموافقة

الان على هذا القانون حسماً في موضوع
الخلاف الفقهي وغير الفقهي الدائر حول
موضوع النقابات والجمعيات.

امامنا قانون مقدم من جهات معينة ووافق عليه
مجلس النواب أيضاً بان تنشأ هناك جمعية. هذه
الجمعية ارتئوي في هذه المرحلة ان يكون

الانتساب اليها اختيارياً هكذا تقدم المشروع
وهكذا وقف عليه.

لنا اعتقد ان يكون الانتساب لهذه الجمعية
اختيارياً هو امر مقبول في هذه المرحلة وارجو
ان نوافق عليه ودون ان يعني ذلك التعرض الى

موضوع كبير موضوع النقابات وموضوع
الانتساب اليها من عدمه. الموضوع بالشكل ذاك

غير مطروح الان في هذا المجال. علماً بان هذه
الجمعية جمعية ولده وتتولى رعاية شؤون هذه
المهنة عن طريق التجربة وقد تتطور في
المستقبل الى جمعية الزامية او نقابية. في
المرحلة الحالية اعتقد ان الشكل الذي وردت فيه
كافية. شكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران:

شكراً دولة الرئيس، انا مع معالي المقرر بان
تسمية الجمعية لهذا الموضوع او النقابة مثل
بعضه لا يوجد فرق. الموضوع هو بالاحكام

المتعلقة بهذه الجمعية او النقابة. يمكن ان لا
وافق على الاحكام واريد فقط استفسار من
معالي المقرر.

الفقرة (ب) تحدد جميع الامور التفصيلية المتعلقة
بالجمعية طبعاً الفقرة (أ) حرية الانتساب لهذه
الجمعية. الفقرة (ب) بتحكي للمنتسب بموجب

انظمة تصدر لهذه الغاية على ان تشمل قواعد
واسس ممارسة المهنة وآدابها والاجراءات
التأديبية المتعلقة باعضائها ورسوم الانتساب

والى آخره. اذا المنتسب الى الجمعية اصبح بموجب هذه
المادة فقط المنتسب هو عرضه للاجراءات

التأديبية المخالفة للمهنة اما غير المنتسب ليس له
علاقه اذا خالف المهنة، ما عليه اجراءات تأديبية
لانه غير منتسب للجمعية كيف هذا بده يظنير؟

انه في عدلنا جمعية نقول حرية الانتساب اليها،

هكذا عند العمل

المنتسب يخضع إلى الأنظمة شروط الانتساب والاحكام المتعلقة بالهيئة العامة ومجلس ادارتها واجتماعات كل منها بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية على أن تشمل قواعد واسس ممارسة المهنة وآدابها والاجراءات التأديبية. الذي لاينتسب إلى هذه الجمعية غير معرض لا لاداب المهنة ولا للاجراءات التأديبية إذا لم ينتسب احد. كيف انا اعمل جمعية لضبط مهنة محاماة شرعية وأعطي حق اختياري لاينتسبوا إليها ليقفوا من عقاب الاجراءات التأديبية؟

انا في اعتقادي هذا مخالف للمنطق يجب أن يكون الانتساب الزامي وبقاء اسمها جمعيه. لا ضرورة أن تسمى نقابة الاحكام هي التي تحدد هذا الموضوع وليس الاسماء التي سميتوها سواء كانت نقابة أو غير نقابة. بدي جواب من معالي المقرر شكرًا.

دولة رئيس المجلس:

شكرًا، معالي الاستاذ هشام اللث.

معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء بتقديره أن هذا النص الذي جاءت به الحكومة هو من النصوص الذي له خصوصية بالمحاميين الشرعيين والسبب في ذلك سادتي أن المحاماة الشرعية الاصل ان المجامي النظامي يتراجع كان امام كافة المحاكم. ونتيجة وضع تاريخي استتبعت المحاماة الشرعية للحفاظ على الحقوق المكتسبة للمحاميين الشرعيين هذا الاصل التاريخي والعديد من المحامين الشرعيين كان عدد قليل ثم اصبح الجسم الآن وبحجم كبير هم

محامين نظاميين يخضعون الى نقابة المحامين ولاجراءاتها ولازامية الانتساب والتأديب باعتبار أن حياة المحامي النظامي إنما كانت مهنية أو خاصة تخضع للتأديب لا يستطيعون الانتساب الى نقابة المحامين النظاميين نتيجة سبب تاريخي أو كونهم غير حائزين على اجازة الحقوق من جهة ولم يتدربوا على المحاماة النظامية. وجدت فكرة هم ورائها ان يكون لهم جمعية خاصة بهم تهتم بشؤونهم الضمان الصحي الضمان الاجتماعي بالتقاعد وهو الهدف المبين بالفقرة (أ). هذه الجمعية الانتساب لها كأي انتساب لأي جمعية أو نادي أو هيئة. إذا ذهبنا إلى أي نظام داخلي أو نظام اساسي لأي جمعية أو نادي أو هيئة يوقع على العضو اجراءات تأديبية لكي لا يستفيد من مزايا هذه الجمعية. قد تتخذ الجمعية قرار بحقه وفق نظامها وليس متعلق بممارسة المحاماة. الشرعية لان التأديب في المحاماة الشرعية قانون المحاماة الشرعية هي مجالس رسمية. ليس تأديب من قبل المحامين أنفسهم باصل القانون والسبب في ذلك أيضاً سبب فلسفي ان مهنة المجاماة للشرعية مهنة مميزة الترفع واصول المجامعات الشرعية ودور قاضي القضاء المجامي الشرعي معاون له لان القاضي الشرعي ليس محابداً بالقضية الشرعية يسيرها وفق مقتضيات الحق العام الشرعي. النظامية حيث ان القاضي دوره محابد والمجامي له الدور وبالتالي يخضع لاجراءات وادبيات واصوليات مختلفة.

بالتالي تساؤل دولة مضر باشا ان هذه الجمعية نظامها لمن انتسب لها تتخذ الاجراءات التأديبية اسوة بأي جمعية ثقافية نادي جمعيه تطوعية كما هو موجود في هذا البلد. والهدف من الجمعية رعاية هذه الجمعية المحدودة العدد لشؤونهم والاهتمام بامورهم. بينما العدد الاكبر من المحامين الشرعيين هم محامين نظاميين شكراً بيدي.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ جودت السبول

السيد جودت السبول:

شكرًا دولة الرئيس، لكن السؤال الذي ظل بدون اجابة فعلاً وأنا أقر بأنني لم انتبه اليه في اللجنة. ماذا لو ارتكب محامي شرعي مخالفة استوجبت ان يتعرض لاجراءات تأديبية.

النص يقول المنتسبين إلى الجمعية ولم يكن منتسباً إلى الجمعية. كيف ستكون الاجراءات التأديبية. هذا هو السؤال الذي ظل بحاجة إلى اجابة تفطية وشكرًا.

دولة رئيس المجلس:

شكرًا معالي المقرر

السيد المقرر:

لاشك ان التساؤل الذي تفضل به الزملاء الكرام تساؤل في محله. ولكن الاجابة عليه تقتضي منا ان نرجع الى القانون ونذكر ان هذا القانون قانون معدل القانون قائم. والقانون القائم هو القانون لسنة ١٩٥٢ في هذا القانون تطويع تعاقب المجامي الشرعي الذي ارتكبت مخالفة.

اقرأ الآن المادة (١٥) من القانون التي لم ترد هنا المادة (١٥). نقول: اذا عزي إلى محام تصرف شائن أو احتيالي أو تصرف يمس شرف مهنته أو ادين من قبل أي محكمة من المحاكم بجرم اخلاقي ترفع الشكوى المتعلقة بذلك إلى قاضي القضاة الذي عليه ان يحقق فيها ويعدنذ يحيلها إلى المجلس التأديبي أو يأمر بحفظها حسبما يظهر له نتيجة التحقيق وبالفقرة الثانية اوضحت كيفية تشكيل المجلس التأديبي. بمعنى اننا الآن لدينا نوعان من المحامين الشرعيين نوع اذا ارتكب مخالفة تتولى ملاحقته السلطة التأديبية في القانون القديم التي هي رئاسة قاضي القضاة ونوع تعاقبه الجمعية بموجب القوانين واللوائح التي تستصدر بالتالي سيلتقي إليها.

انا أسلم سلفاً ان هذه الازدواجية غريبة ولكن ارجو ان نقبلها في المرحلة الانتقالية عسى ان تقتلع الجهة التي لامت هذا القانون مسبقاً من ضرورة توحيد الاحكام وتوحيد الأمور معاً وان نقبل ذلك مؤقتاً وشكرًا سيدي.

دولة رئيس المجلس:

شكرًا معالي المقرر، معالي الاستاذ معن ابوولان

الدكتور معن ابوولان:

سيدي كيف يكون في الامر ازدواجية ويطلب منا ان نوافق على هذه الازدواجية؟ شكرًا سيدي.

دولة رئيس المجلس:

معالي المقرر، رئيس المجلس، دولة رئيس المجلس

مكتبة احمد الصلح

دولة رئيس المجلس:

شكراً، معالی الدكتور عبداللطیف عربیات

الدكتور عبد اللطيف عربيات:

السلطة الواحدة: السلطة القضائية هناك قضاء مدني وقضاء شرعي ابهما اقرب ليكون الظلال اقرب الى المعاني والمفاهيم والمصطلحات نسميها نقابة ام نسميها جمعية وظلال المعاني بالجمعيات متداول في نشرعنا وفي حياتنا اليومية ولهذا اؤكد على اهمية التسمية والمصطلح واقول ايضاً واكرر ايضاً ما اكد عليه بعض الاخوة من حيث انها نقابة ومن لم ينتسب اليها ما هو حكمه وهل يتعامل بالمهنة نفسها هل يحق له ان يتعامل؟ اذا اخطأ من يسأله ومن يعاقبه؟ قضية حقيقة جديرة باهتمام الاخوة الافاضل وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً، معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السيول:

سيدي الرئيس لقد تفضلت بمعالي المقرر واجاب
على الموضوع برمته وبالذات بشقيه اجابة والية
مقنعة واعلم انه بذلك قد اجاب على كل ما هو
مطروح بوضوح مقنع ولذلك اقترح على مقام
الرئاسة الجليلة ان تطرح الموضوع للتصويت
ليقرر المجلس الكريم في شأنه ما يراه مناسباً
وشكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس:

شكراً، سعادة الدكتور كمال الشاعر

الدكتور جمال الشاعره
فقط من باب الاستيضاح الحقيقة ان مفهوم
القانون الذي نظرت فيه اللجنة القانونية والمادة
التي نحن امر صحتها المادة (٧) التي تتعلق

بالمادة (٢٢) حسب مفهومي ان هذا الحكم
الوارد في الفقرة (ب) بالنسبة الى المنشئين فيما
يتعلق بممارسة المهنة لايلي الاجراءات
الواردة في المادة (١٥) من القانون الاصل
ارجو من معالي المقرر ايضاح هذه النقطة.

دولة رئيس المجلس:

معالم المقرر

السند المقرر:

المادة (١٥) من القانون الاصلي تعطي قاضي
القضاء حق الملاحقة وفق اصول معينة لاي
محام يخارج عن الحدود المشار اليها.

دولة رئيس المجلس:

الدكتور كمال الشاعر

الدكتور كمال الشاعر :

ان مفهومى لما ورد فى المادة (٧/ب) يلغى
الاجل ما هو دى من المادة (١٥) من القانون

وإلى ذلك أشار المجلس:

معالي المقرر

إذا أردت الإجابة القانونية التي اقتنع بها نقول: إن

معينة بشكل خاص فإن هذا التنظيم هو الذي

المتنبئون إختياراً إلى جمعية المحامين

جميعيتهم وفق النظام الذي سيصدر ويطلق الفقه

ولذلك قلت ان هنالك حاجة في المستقبل بـ

ضوء التجربة لاعادة النظر في الموضوع. هذا من جهة ياسيدي، اما بالنسبة الى موضوع الجمعية والنقابة فأرجو مرة أخرى ان اقول ان كلمة جمعية تشمل النقابة وان عبارة نقابة قد لا تكون دقيقة جداً في التسميات التي شاعت ابتداءً لأن الدستور الاردني اذا كنا نتبنى الاتجاه الذي يسير به معالي الدكتور عبداللطيف عريبات لصالح النقابات فالأفضل ان تصحح اسماء النقابات الى جمعيات لكي تقطع أي اجتهاد في موضوع القول ان الدستور لم يذكر النقابات ولذلك ياسيدي أرجو ان يصوت على موضوع الجمعية بشكلها الراهن ضمن المبررات التي اشرت اليها وشرحتها سابقاً.

دولة رئيس المجلس!

شكراً في ضوء المناقشات والأراء التي أبدت
بأني إلى التصويت في ضوء كل الشروح تفضل
معالي الدكتور عبد اللطيف

(continued)

الدكتور عبد اللطيف غور

سيدي هناك قرأنا للمجلس القانوني المحترمة

بصوت على قرار اللجنة بصوت على الايماء
وقد تم على هذا الامر فاروق التصويت عليه

أولاً ثم على قرار اللجنة. وشكراً.

من يوافق على اقتراح معالي الدكتور غزنيان

(۷-۱۳) : در این مورد، به دلیل اینکه

دولة رئيس المجلس:

(٧ - ٢٦) لم يوافق على هذا الاقتراح اذا الموافقة على ما اقترحه وأوصت به اللجنة القانونية.

السيد المقرر:

المادة (٨)

دولة رئيس المجلس:

المادة (٨) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة القانون بمجموعة الان من يوافق عليه؟ معالي الاستاذ جوت السبول

السيد جوت السبول:

المادة (٢٢) تقبل يلغى قانون المحامين الشرعيين رقم (٣٤) لسنة ١٩٤٤ وأي قانون او تشريع آخر يتعلق بالمحامين الشرعيين. ما قال

الى المدى الذي يتعارض مع احكام هذا القانون ونحن نحيله في بعض الاحكام الى التشريعات الفاعلة. صبح اذا يقتضي الامر هذه انتهت اليها بعد ان خرجنا من اجتماع اللجنة واتصلت بالمكتب وطلبت منهم ان يتصلوا بمعالي المقرر

لتصويبها. لانه يقول هنا يلغى قانون المحامين الشرعيين رقم (٣٤) لسنة ١٩٤٤ وأي قانون او تشريع آخر يتعلق بالمحامين الشرعيين.

دولة رئيس المجلس:

معالي هشام بك معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء:

باسم السيد مساول معالي ابو الوليد المنادة (٢٢) كما هي في قانون ١٩٥٢ اعلنا صياغتها مجدداً حتى لا يخلط عبارة (من احكام قانون المحامين

الفلسطيني رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٨) التي اصبح لازوم لها ان تبقى في قانون ١٩٥٢.

يعني المادة (٢٢) كما هي في القانون الحالي تقول تلغى القوانين التالي: قانون المحامين الشرعيين رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٤ وما يتعارض مع هذا القانون من احكام قانون المحامين الفلسطيني رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٨.

وجدنا ان ابقاء هذه المادة في قانون ١٩٥٢ لا لزوم للعودة لذكر قانون المحامين الفلسطيني رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٨ هذه كل الفكرة وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً معالي الاستاذ جودت بك

السيد جودت السبول:

فقط دولة الرئيس، قبل قليل قال المقرر وكان قوله حقاً ان المحامي غير المنتسب الى الجمعية تتكفل في اتخاذ الاجراءات التأديبية بحقه الاحكام الموجودة في القانون النافذ حتى الان لان المشروع الذي امامنا هو مشروع معدل. عندما

يتضمن المشروع الجديد نص يقول يلغى قانون المحامين الشرعيين رقم (٣٤) لسنة ١٩٤٤ وأي قانون او تشريع آخر يتعلق بالمحامين الشرعيين. النص الذي اوردته معالي الاستاذ

هشام ليس امامنا، لانه يمكن اكون غلطان انا. ولذلك اتأمل ان تأتي اجابة معالي المقرر والية وكالة.

دولة رئيس المجلس:

دولة السيد مضر بدران:

دولة السيد مضر بدران:



شكراً دولة الرئيس في الواقع لازم نرجع الى

المادة (١) التي تقول: يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩٦ ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٢. اول

مادة تقول ويقرأ القانون رقم (١٢) سنة ١٩٥٢ ويلغى مناعده اي يلغى سنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٣٨ الى آخره فالقانون صحيح وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

معالي المقرر

السيد المقرر:

اعتقد الاجابة التي تفضل فيها دولة الاستاذ مضر بدران صحيحة جداً هذه المادة (٢٢) يجب ان ينتبه بانها تقرأ على انها جزء من قانون عدل قانون ظل قائماً وان هذه المادة هي جزء من القانون (١٥) بشكله المعدل وبالتالي ليس هنالك من الغاء لاحكام قانون (١٥) لسنة ١٩٥٢ والتساؤل يزول في هذه الحالة.

دولة رئيس المجلس:

اذا قرار المجلس لهذا القانون بمجملة قرار صائب واصبح واضح اذا هل يوافق المجلس الكريم على القانون بمجملة في ضوء كل هذه الاراء والمناقشات التي ابدت؟ شكراً لكم.

هذا هو نص القانون رقم () لسنة ١٩٩٧ قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين كما اقره المجلس وكما منير سل الحكومة

هكذا عند العمل

بسم الله الرحمن الرحيم



مجلس الاعيان

رقم ١٨٤/٤٨/١٩٩٦
تاريخ ١٩٩٦/٣/١٥
الوقت

دولة رئيس الوزراء الألفهم

أشارة إلى كتاب دولتكم رقم م ح ٤٨٠/٥ تاريخ ١٩٩٦/٥/١١

قرر مجلس الاعيان في جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الرابعة الممنوعة بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٥ الموافقة على (مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩٦) كما ورد من مجلس النواب بشكل معدل. وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته الحادية والعشرين من الدورة العادية الرابعة الممنوعة بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٢ بالشكل المعدل المذكور. أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بأعلاه وبصيفته النهائية راجياً التفضل باتمام المراسم الدستورية عليه. واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧

قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يلغي نص المادة (٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (٧)

أ- يعين قاضي القضاة للمدة التي يراها مناسبة لجنة تسمى (اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية) برئاسة رئيس محكمة الاستئناف الشرعية وعضوية أحد القضاة الشرعيين لا تقل مدة ممارسته للقضاء الشرعي عن خمس سنوات وأحد المحامين الشرعيين لا تقل مدة ممارسته للمهنة عن عشر سنوات.

ب- تتولى اللجنة الموافقة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة فحص طلبات الإجازة لممارسة مهنة المحاماة الشرعية ومناقشة بحوث المحامين الشرعيين المتقدمين التي تقدم للحصول على تلك الإجازة ولها أن تشكل لجنة فرعية أو أكثر لمناقشة هذه البحوث.

ج- تتألف كل لجنة فرعية من رئيس وعضوين على أن يكون الرئيس أحد القضاة الشرعيين لا تقل مدة ممارسته للقضاء

مكتبة العدل

الشرعي عن عشر سنوات والعضوان من المحامين الشرعيين لا تقل مدة ممارسة كل منهما للمهنة عن عشر سنوات وتكلف كل لجنة برفع نتيجة مناقشة بحوث المحامين المتدربين الى اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية.

د- تصدر كل من اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية واللجان الفرعية قراراتها بالإجماع أو بالأكثرية.

هـ- يصرف قاضي القضاء مكافآت مالية لرؤساء اللجان وأعضائها من المخصصات المرسدة لهذه الغاية في موازنة دائرة قاضي القضاء.

المادة ٣- يلغى نص المادة (٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٩- يمنح قاضي القضاء إجازة المحاماة الشرعية بناءً على قرار اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية لكل من:-

أ- مارس القضاء الشرعي مدة لا تقل عن سنتين..

ب- مارس القضاء النظامي أو المخامسة النظامية كاستاذ مدة لا تقل عن سنتين شريطة أن يكون في الحالين مخرجاً من إحدى كليات الحقوق التي تدرس مواد في الشريعة الإسلامية

وأمضى في الحالين مدة التدريب المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذا القانون وأن يكون قد قدم بحثاً قانونياً يتصل

بالقضاء الشرعي وأجيز من قبل اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية

ج- حصل على دبلوم في الدراسات العليا في مواد الشريعة

من إحدى الجامعات أو على درجة الماجستير أو الدكتوراه في الشريعة

الإسلامية وأمضى مدة التدريب المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون.

د- حصل على الشهادة الجامعية الأولى من كلية الشريعة الإسلامية أو كلية حقوق تدرس فيها مواد في الشريعة الإسلامية وأمضى مدة التدريب المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون وقدم بحثاً قانونياً يتصل بالقضاء الشرعي وأجيز من قبل اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية.

المادة ٤- يلغى نص المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (١٠)

أ- مدة التدريب للمذكورين في الفقرة (ب) من المادة (٩) من هذا القانون سنة واحدة.

ب- مدة التدريب للمذكورين في الفقرتين (ج/د) من المادة (٩) من هذا القانون سنتان.

ج- اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون الاذن للمخامي المتدرب بالفرافعة لدى المحاكم الشرعية الابتدائية بعد مرور نصف المدة المحددة لتدريبه على أن يتم ذلك بتفويض خطي من استاذة وتحت إشرافه.

المادة ٥- يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (١١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

الفقرة (٢)

أن يلزم أعضاء المحاماة في مكتب استاذة طيلة مدة تدريبه متفرغاً لشؤون التدريب، وله أن يقوم بمراجعة المحاكم

مكتبة العدل

الشرعية باسم أستاذة بكل ما يتعلق بأمور المحاماة الشرعية
عدا المرافعة ما لم يكن مأذوناً بها وفق أحكام هذا القانون.
المادة ٦- يلغى نص المادة (١٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص
التالي:-

المادة (١٣)

١- لا يجوز الجمع بين مزاولة مهنة المحاماة الشرعية وما يلي:-

أ- رئاسة أي من مجلس الاعيان والنواب

ب- المنصب الوزاري

ج- الوظائف العامة والخاصة بما في ذلك منصب مدير لأي

شركة أو مؤسسة أو رئيساً لمجلس ادارتها أو هيئة إدارتها.

د- احتراف التجارة بأنواعها المختلفة.

٢- لا تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الكتابة الصحفية

وعضوية المجالس التمثيلية وعلى أعضاء هيئات التدريس في

مؤسسات التعليم العالي.

المادة ٧- يعدل القانون الأصلي بإضافة المادة (٢١) بالنص التالي إليها

على أن يعاد ترقيم المواد (٢١) و (٢٢) و (٢٣) منه لتصبح

(٢٢) و (٢٣) و (٢٤) على التوالي.

المادة (٢١)

١- ينشأ في المملكة بمقتضى أحكام هذا القانون جمعية مهنية

للمحامين الشرعيين تسمى (جمعية المحامين الشرعيين) تتمتع

بالشخصية الاعتبارية يكون انتساب المحامين الشرعيين إليها

اختيارياً تهدف إلى رعاية مصالح أعضائها والعميل

على تنمية روح التعاون بينهم وتسعى إلى رفيع المستوى

العلمي للمهنة وللعاملين فيها وإنشاء صناديق للتقاعد والضمان
الاجتماعي والتأمين الصحي لهم.

ب- تحدد جميع الأمور التفصيلية المتعلقة بالجمعية بما في ذلك

تشكيلها وشروط الانتساب إليها والأحكام المتعلقة بالهيئة العامة

ومجلس إدارتها واجتماعات كسل منها بموجب أنظمة تصدر

لهذه الغاية على أن تشمل قواعد ممارسة المهنة وأسسها

وأدابها والإجراءات التأديبية المتعلقة بأعضائها ورسوم الانتساب

ورسوم الاشتراك في الجمعية أو أي من الصناديق التي

تنشئها ومقاديرها وطريقة تحصيلها ومواعيد دفعها والغرامات أو

المبالغ الإضافية التي ترتبت على العضو في حالة تأخره عن

دفعها.

المادة ٨- يلغى نص المادة (٢٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص

التالي:-

المادة (٢٢)

يلغى قانون المحامين الشرعيين رقم (٣٤) لسنة ١٩٤٤ وأي

قانون أو تشريع آخر يتعلق بالمحامين الشرعيين.

رئيس مجلس الاعيان

أمين عام مجلس الاعيان

احمد اللوزي

زيد الزريقات

مكتبة المحاماة

السيد الامين العام:

ب- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤٨٩) تاريخ ١٩٩٧/٣/١٢ والمتضمن موافقة مجلس النواب على:-
مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين لسنة ١٩٩٥ (والمعاد من مجلس النواب) وكما أقره مجلس الاعيان.

مجلس النواب

الرقم م ق/٢٩/٤٨٩

تاريخ ١٩٩٧/٣/١٢

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم:

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الحادية والعشرين من الدورة الرابعة المنعقدة صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٧/٣/١٢ الموافقة على مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين لسنة ١٩٩٥ المعاد من مجلس الاعيان كما أقره مجلس الاعيان.
ابعث لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتركم بعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.
واقبلوا فائق الاحترام،،،،،

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

دولة رئيس المجلس:

شكراً، هذا لعلم المجلس ان مجلس النواب وافق على التعديلات التي اوصلها مجلس الاعيان واقر القانون وسنرسله للحكومة، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي

السيد ذوقان الهنداوي:



الشيء الذي أقر الان او الذي دولتك أقرته بدنا تفسير لعبارة (وقد أحيط المجلس علماً بذلك) ماذا تعني هذه العبارة. على جدول الاعمال (عبارة وقد أحيط المجلس علماً بذلك)

دولة رئيس المجلس:

موافق عليه سابقاً وكل ما يقال في المجلس ينشر في ملحق الجريدة الرسمية حول هذه القضايا كلها ان قانون اتحاد المزارعين اعدناه لمجلس النواب ووافق عليه مجلس النواب كما جاء مع النقاط التي أدخلها مجلس الاعيان.

السيد ذوقان الهنداوي:

إذا سمحت لي دولة الرئيس يقول :-

كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤٨٩) تاريخ ١٩٩٧/٣/١٢، والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-

مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين

لسنة ١٩٩٥ (والمعاد من مجلس النواب) وكما أقره مجلس الاعيان.

(أخذ المجلس علماً بذلك) ما معنى هذه العبارة يعني ما هو المطلوب منا الان.

دولة رئيس المجلس:

يعني كما أقره مجلس النواب كان في خلاف على بعض النقاط وادخل مجلس الاعيان تعديلات على ما جاء من النواب واعيد لمجلس النواب فوافقوا عليه كما جاء من الاعيان، وبموجب النظام الداخلي عندما يعاد الى مجلس الاعيان يعاد للعلم بان مجلس النواب قرر الموافقة على ما جاء من الاعيان.

السيد ذوقان الهنداوي:

الحقيقة والنظام الداخلي يقول للتصديق عليه لتصديق المجلس عليه، يعني يجب ان يعرض على المجلس حسب المادة (٦٧) من النظام الداخلي (إذا قبل مجلس النواب مشروع القانون كما ورد عليه من مجلس الاعيان يحيله الرئيس الى المجلس مباشرة لتصديقه بمجموعة ثم يقوم الى رئيس الوزراء لرفعه الى الملك).

دولة رئيس المجلس:

الحقيقة مجلس الاعيان وافق عليه وارسله الى النواب وما وافق عليه مجلس الاعيان عاد الى المجلس ليتأكد ويطلع ويبارك انه الشيء الذي قرره وافق عليه مجلس النواب.

السيد ذوقان الهنداوي:

هي آلية شكلية دولة الرئيس انه هذا القانون يقال انه عرض مرة ثانية على مجلس الاعيان

وصادق عليه او أقره بمجموعه وذلك تنفيذاً لاحكام النظام الداخلي. لا ان يقال اخذ المجلس علماً بذلك. لأنه تنفيذ النظام الداخلي واضح يعرض على المجلس بمجموعة ليصادق عليه بمجموعه شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ طاهر حكمت مقرر اللجنة القانونية.

السيد المقرر:

شكراً سيدي، انا اعتقد انه مؤدى الاخذ بالعلم هو المقصود فيه التصديق. لكن حبذا لو نلجأ الى نفس النص الوارد في النظام وأن نقول للتصديق ياسيدي، للتصديق يا سيدي لانه الموضوع المجلس اعطى رأيه فيه كان التصديق في هذه الناحية مفهوم آخر غير موضوع التصويت على القانون واي مجرد تصديقه مروره للعلم يعني. ليس بمعنى التصويت عليه بمجموعه.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ جودت

السيد جودت السبول:

الحقيقة مثل ما قال معالي الاستاذ الهنداوي النص يقول هكذا اذا قبل مجلس النواب مشروع القانون كما ورد عليه من مجلس الاعيان يحيله الرئيس الى المجلس مباشرة لتصديقه بمجموعه ثم يقدمه الى رئيس الوزراء لرفعه الى الملك. ملاحظة معالي ابو محمد في محلها، الامر يحتاج الى تصديق المجلس لمشروع القانون بمجموعه. شكراً سيدي.

مكتبة المجلس

دولة رئيس المجلس:

الاستاذ طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت:

انطلاقاً مما جرى هل هناك مانع لدى الرئاسة
الجليلة من أن نقول ان القانون معروض
للمجلس لتصديقه بمجموعة عملاً باحكام المادة
(٦٧).

دولة رئيس المجلس:

هذا زيادة الخير هل يوافق المجلس الكريم على
ماكان قد وافق وصادق عليه حول قانون اتحاد
المزارعين؟ موافقة وشكراً.
"هذا هو نص قانون رقم () لسنة ١٩٩٧ قانون
الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين كما اقره
المجلس وكما سيرسل للحكومة"

بسم الله الرحمن الرحيم



مجلس الاعيان

الرقم ٤٨/١٨٣

التاريخ

١٦/٢/١٩٩٧

للموافق

دولة رئيس الوزراء الأتقم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ود٤٠٩١/٢ تاريخ ١٩٩٥/٥/٧.

قرر مجلس الاعيان في جلسته التاسعة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة

بتاريخ ١٩٩٧/٣/١ الموافقة على (مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين

الاردنيين لسنة ١٩٩٥) كما ورد من مجلس النواب بشكل معدل.

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته التاسعة عشرة

من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٤ بالشكل المعدل المذكور.

أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور أعلاه وبصيغته النهائية راجياً

التفضل باتمام المراسم الدستورية عليه.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الاعيان

أحمد النوري

مكتبة
الاعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧
قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٧) ويعمل به بعد ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك.

- الوزير : وزير الزراعة
- الاتحاد : الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين
- المجلس : مجلس إدارة الاتحاد
- الرئيس : رئيس المجلس
- المدير : المدير العام للاتحاد
- الفرع : فرع الاتحاد
- مجلس الفرع : مجلس إدارة الفرع
- الاتحاد النوعي : اتحاد مزارعين منتجين لسلع زراعية محددة في مختلف انحاء المملكة والمؤسس وفقاً لأحكام هذا القانون.
- المهنة : ممارسة العمل الزراعي في مجال الانتاج النباتي أو الحيواني أو كليهما.
- المزارع : الشخص الأردني الذي لم الثامنة عشرة من عمره ويمارس المهنة على سبيل التفرغ أو تعتبر المهنة مصدر دخل رئيسي له.
- الشركة : الشركة الزراعية الأردنية التي تمارس المهنة.

المادة (٣)

١- ينشأ بموجب هذا القانون هيئة أهلية تسمى (الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين)

ويكون له شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وله بهذه الصفة حق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافه وغاياته وله أن يقوم بجميع التصرفات والإجراءات القانونية والقضائية باسمه وأن ينيب عنه أي شخص آخر لهذه الغاية ويكون مركزه الرئيسي في عمان.

ب- للوزير بناءً على تنسيب المجلس إنشاء فروع للاتحاد في المحافظات وفي أي منطقة في المملكة وذلك حسب مقتضيات الحاجة وتحدد منطقة اختصاص عمل الفرع وفقاً لقرار نشأته.

المادة (٤)

- يهدف الاتحاد الى اتاحة المجال لمشاركة أكبر عدد من المزارعين في أعمال الاتحاد وتجميع جهودهم وتوجيهها ورعاية مصالحهم وتقديم الخدمات لهم وفقاً لأحكام هذا القانون والمساهمة في تطوير القطاع الزراعي وتنميته وله في سبيل ذلك القيام بما يلي:
- أ- دراسة المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي واقتراح الحلول الملائمة لمعالجتها لدى الجهات المختصة.
- ب- المساهمة مع الجهات ذات العلاقة في كل من القطاعين العام والخاص في اقتراح البرامج والخطط التي تدعم التنمية الزراعية بما يتعلق بالانتاج والتسويق والتصنيع والتمويل.
- ج- إنشاء أسواق بيع المنتوجات الزراعية في مواقع مناسبة خارج حدود البلديات وإدارتها وممارسة ما من شأنه تنظيم عملية تسويق تلك المنتوجات داخل المملكة وخارجها.
- د- المساهمة في أي شركة أو مؤسسة تتفق غاياتها مع غايات الاتحاد أو تعتبر مكملتها لها أو تمارس عملاً يساعد الاتحاد على تحقيق غاياته.
- هـ- الاتجار بمستلزمات الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
- و- إقامة المعارض وعقد المؤتمرات وإصدار المجلات والنشرات الزراعية.

المادة (٥)

١- يتم إنشاء الاتحاد النوعي بقرار من الوزير بناءً على تنسيب المجلس وتسري

مجلس الاعيان
١٥/٣/١٩٩٧

أحكام هذه الفقرة على إلغاء أي اتحاد نوعي قائم أو دمج اتحاد نوعي أو أكثر في اتحاد نوعي واحد.

ب- يترتب على مؤسسي الاتحاد النوعي أن يرفقوا بطلبهم إلى المجلس لتأسيس الاتحاد النوعي نظاماً داخلياً له يتضمن أهدافه والصلاحيات المنوطة به وكيفية تشكيل هيئته العامة وانتخاب مجلس إدارته والصلاحيات والمهام الخاصة بكل منهما واجتماعاتهما واتخاذ القرارات فيهما وسائر الأمور المتعلقة بالاتحاد النوعي وموارده المالية ورسوم الانسحاب له.

ج- يشترط في عضو الاتحاد النوعي أن يكون عضواً في أحد فروع الاتحاد ويجوز للعضو أن يكون عضواً في واحد أو أكثر من الاتحادات النوعية ما دامت شروط العضوية متوافرة فيه.

المادة (٦)

أ- عضو الاتحاد هو المزارع المنتسب إلى أحد فروع الاتحاد والمسدد لالتزاماته المالية تجاه الفرع وتسري أحكام هذه الفقرة على الشركة المنتسبة لأحد الفروع وتحدد شروط العضوية وفقاً لأحكام النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون.

ب- عضوية الاتحاد اختيارية ويقدم طلب الانسحاب إلى الفرع من المزارع أو الشركة إلى مجلس الفرع على النموذج المعد لهذه الغاية. مرفقاً بالوثائق والمستندات المقررة ويصدر مجلس الفرع قراره بشأن الطلب وله قبوله أو رفضه بقرار معلل.

المادة (٧)

تتألف الهيئة العامة للاتحاد من مجموع أعضاء مجالس إدارة الفروع ومجالس إدارة الاتحادات النوعية. وتولي هذه الهيئة المهام والصلاحيات التالية :

أ- إقرار السياسة العامة للاتحاد وبرامجه عمل المجلس السنوية ومتابعة تنفيذها.

ب- إقرار مشروع الموازنة السنوية للاتحاد وتصديق حساباته الختامية.

ج- مناقشة التقرير السنوي عن أعمال المجلس وإصدار القرارات اللازمة بشأنه.

د- تحديد مقدار المساهمة المالية السنوية للفروع والاتحادات النوعية في الاتحاد.

هـ- تعيين مدقق حسابات قانوني للاتحاد.

و- انتخاب المجلس وتحدد طريقة الانتخاب وإجراءاته وسائر الأمور المتعلقة به بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

ز- دراسة الأمور الأخرى التي تقدم إليها من المجلس وإصدار القرارات المناسبة بشأنها ومناقشة الاقتراحات التي يقدم بها الأعضاء شريطة أن تكون قد بلغت للمجلس خطياً قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

ح- الموافقة على التصرف بالأموال غير المنقولة للاتحاد.

المادة (٨)

أ- يتألف المجلس من الرئيس وعشرة أعضاء وتستمر ولاية المجلس لمدة أربع سنوات، وينتخب نائباً للرئيس من بين أعضائه.

ب- يتولى المجلس إدارة شؤون الاتحاد والقيام بجميع الأعمال المتعلقة به بما في ذلك ما يلي :

١- تنفيذ السياسة العامة للاتحاد والخطط والبرامج المقررة من الهيئة العامة وعقد الاتفاقيات المتعلقة بأعمال الاتحاد وأهدافه.

٢- دراسة التوصيات المقدمة إليه من مجالس الفروع وإصدار القرارات بشأنها.

٣- إعداد مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالاتحاد ورفعها إلى الوزير بعد إقرارها من الهيئة العامة.

٤- تصديق مشروع الموازنة السنوية التقديرية للاتحاد والحسابات الختامية له ورفعها للهيئة العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف المالي والإداري للاتحاد.

٥- إصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام الأنظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون بما في ذلك التعليمات المتعلقة بإدارة أسواق بيع المنتجات

الزراعية التي ينشؤها المجلس خارج حدود البلديات.

٦- تعيين المدير.

مجلس الاعيان

٧- إصدار التعليمات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية بما في ذلك تعيين الموظفين والمستخدمين اللازمين لتسيير أعمال الاتحاد وفروعه وتحديد راتب المنير وعلاواته وكذلك تحديد رواتب الموظفين وعلاواتهم وسائر الأمور المتعلقة بهم.

المادة (٩)

للمجلس في سياق قيامه بالأعمال المنوطة به بمقتضى أحكام هذا القانون تشكيل اللجان المتخصصة بما في ذلك اللجان التأديبية من بين أعضاء المجلس والهيئة العامة وتحديد المهام والصلاحيات المنوطة بتلك اللجان بموجب تعليمات يقرها الوزير.

المادة (١٠)

أ- يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية :-
١- رئاسة اجتماعات المجلس والهيئة العامة للاتحاد.
٢- تمثيل الاتحاد لدى الجهات الرسمية والهيئات المحلية والاجنبية والغير.
٣- أي صلاحيات أخرى يفوضه المجلس القيام بها.
ب- يمارس نائب الرئيس صلاحيات الرئيس عند غيابه أو شغوره منصبه.

المادة (١١)

يتولى المدير المهام والصلاحيات التالية :-
أ- تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها المجلس.
ب- الاشراف على موظفي الاتحاد والمستخدمين فيه.
ج- إعداد مشروع الموازنة السنوية للاتحاد.
د- القيام بأي أعمال أو مهام يكلفه بها المجلس أو الرئيس أو تنص عليها الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضى هذا القانون.

المادة (١٢)

تتألف الهيئة العامة للفرع من الأعضاء المنتسبين للفرع في منطقة اختصاصه المحددة في قرار تشاته وتتولى هذه الهيئة المهام التالية وذلك بالإضافة إلى أي مهام أو

صلاحيات تناط بها بموجب أي نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

أ- انتخاب مجلس إدارة الفرع.
ب- دراسة الأمور المتعلقة بشؤون الفرع واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
ج- إقرار مشروع الموازنة السنوية للفرع وتصديق الحسابات الختامية له.

المادة (١٣)

أ- يتألف مجلس الفرع من سبعة أعضاء وتستمر ولاية مجلس الفرع لمدة أربع سنوات.
ب- ينتخب مجلس الفرع في أول اجتماع له رئيساً للفرع ونائباً له وأمين سر.
ج- يتولى مجلس الفرع المهام والصلاحيات التالية :
١- تنفيذ السياسة العامة للاتحاد والخطط والبرامج المقررة في منطقة عمل الفرع.
٢- تمثيل الاتحاد في منطقة عمل الفرع لدى الدوائر الرسمية.
٣- طرح القضايا التي تهم الأعضاء في المنطقة على الهيئة العامة للفرع لاتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها ومن ثم تقديمها إلى المجلس.
٤- إعداد مشروع الموازنة السنوية للفرع.
٥- وضع برنامج العمل وعرضه على الهيئة العامة للفرع لإقراره بما في ذلك تأمين احتياجات المزارعين في المنطقة من مستلزمات الانتاج الزراعي.
٦- تحديد مواقع أسواق بيع المنتوجات الزراعية في منطقة عمله.
٧- إقامة الندوات والمعارض الزراعية في منطقة الفرع والمساهمة في تنفيذ البرامج الإرشادية التي تقوم بها الأجهزة الرسمية المختصة.

المادة (١٤)

تنظم الاجراءات والامور الأخرى المتعلقة بكل من أصال الهيئات العامة للاتحاد وفروعه والمجلس ومجالس الفروع والنصاب القانوني لاجتماعات كل منها وكيفية اتخاذ القرارات فيها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

تحتفظ
الأصل

المادة (١٥)

تحدد رسوم الانتساب لعضوية فروع الاتحاد وإعادة الانتساب وبدل الخدمات التي يقدمها الاتحاد بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

المادة (١٦)

تتكون الموارد المالية للاتحاد من المصادر التالية:

- أ- المساهمات السنوية للاتحادات النوعية والفروع في موازنة الاتحاد.
- ب- الأرباح التي تتأتى للاتحاد من خلال الاتجار بمستلزمات الإنتاج الزراعي.
- ج- ربح استثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للاتحاد.
- د- المساعدات والهبات والمنح التي يحصل عليها الاتحاد على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني.
- هـ- أي إيرادات أو بدلات أخرى تتأتى للاتحاد مقابل نشاطاته المختلفة مما يدخل في أهدافه.

المادة (١٧)

تتكون الموارد المالية للفرع من المصادر التالية :

- أ- رسوم انتساب الأعضاء.
- ب- المساعدات والهبات والمنح التي يحصل عليها الفرع من مصادر محلية.
- ج- عائدات أسواق بيع المنتوجات الزراعية التي يديرها الفرع والأرباح التي تتأتى له من خلال الاتجار بمستلزمات الإنتاج الزراعي.
- د- بدل خدمات الفرع.
- هـ- ربح استثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للفرع.
- و- أي إيرادات أو بدلات أخرى تتأتى للفرع مقابل نشاطاته المختلفة.

المادة (١٨)

لا يجوز استعمال أموال الاتحاد المنقولة وغير المنقولة أو أي من فروع أو الاتحادات للنوعية إلا لتحقيق أهداف وغايات الاتحاد المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة المعمول بها.

المادة (١٩)

- أ- بعد صدور هذا القانون يشكل مجلس الوزراء لجنة مؤقتة من رئيس وعشرة أعضاء من القطاعين العام والخاص ممن لهم علاقة بالأعمال الزراعية لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة، وذلك بقرار من مجلس الوزراء تتولى خلالها صلاحيات الهيئة العامة للاتحاد والمجلس والرئيس.
- ب- أثناء الفترة التأسيسية ينشأ فرع في كل محافظة من محافظات المملكة بالإضافة لفرع في منطقة وادي الأردن.

المادة (٢٠)

يعفى الاتحاد والفروع والاتحادات النوعية من جميع الضرائب والرسوم الحكومية بما في ذلك رسوم طوابع الواردات وذلك باستثناء المشتريات والمبيعات لغايات الاتجار بها.

المادة (٢١)

اعتباراً من نفاذ أحكام هذا القانون :

- أ- مع مراعاة الفقرتين (ب) و (د) من هذه المادة يلغى (قانون اتحاد مزارعي وادي الأردن رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤).
- ب- تؤول إلى فرع الاتحاد في منطقة وادي الأردن جميع الأموال والموجودات والحقوق العائدة لاتحاد المزارعين في وادي الأردن ويتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليه.

مكتبة
مجلس
الاعيان

ج- تعتبر العقود والاتفاقيات المبرمة مع اتحاد المزارعين في وادي الأردن وكأنها معقودة مع فرع الاتحاد في منطقة وادي الأردن ويصبح الخلف القانوني لاتحاد المزارعين في وادي الأردن في كل ما اشتملت عليه من حقوق والتزامات.

د- يكون لفرع الاتحاد في منطقة وادي الأردن لغايات الفقرة (ب) من هذه المادة شخصية اعتبارية مستقلة وله أن يقاضي ويقاضى بموجبها ويمثلها رئيس مجلس إدارة الفرع وتنتهي هذه للشخصية بانتهاء الغاية التي نشئت من أجلها.

المادة (٢٢)

لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (٢٣)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

أمين عام مجلس الاعيان

زيد الزريقات

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور سعيد التل مقرر لجنة التربية والتعليم والتعليم العالي
الدكتور سعيد التل مقرر لجنة التربية والتعليم والتعليم العالي:

بسم الله الرحمن الرحيم، مشروع قانون جامعة آل البيت رقم () لعام ١٩٩٧، الحقيقة قبل أن أقرأ هذا القانون أقول أن هذا القانون هو مناظر لتوانين الجامعات الأردنية الأخرى وبالذات لقانون الجامعة الأردنية الأم باستثناء المادة الخامسة التي تحدد الأهداف. بالطبع اقتراح دولة الأستاذ مضر بدران والذي ووفق عليه أن يقرأ هذا القانون مادة مادة. ما في عندي أي مانع من القراءة بناءً على هذا القرار لكنني أخشى أن هذا القانون بحججه من خلال قراءته مادة مادة أن لا يكمل في هذه الجلسة وبالتالي قد يتأخر هل لدى المجلس الكريم إعادة التصويت على أن نقرأ المادة الخامسة؟ لأن المواد الأخرى هي مواد مناظرة لما جاء في قانون التربية والتعليم والامر دولة الرئيس للمجلس الكريم.

دولة رئيس المجلس:

معالي الأستاذ مضر بدران

الدكتور مضر بدران: شكراً دولة الرئيس. هل لني أن أرجو دولة الأستاذ مضر بدران أن يخفف من اقتراحه الأساسي وأن يقتصر على المادة الخامسة فقط. وشكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس:

الأستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران:

لم يعد اقتراحي شخصي صار في قرار من المجلس بقراءته مادة مادة هذا حق المجلس وصوت عليه. فنحن نحب أن نمشي في الإجراءات الشكلية بحيث أنه معسوف الإجراءات الشكلية مهمة جداً. يعني كل نظامنا الداخلي هو إجراءات شكلية فصوت عليه، يمكن بهذه الفترة اخونا ابونواف صار قارئ خمس صفحات يعني.

دولة رئيس المجلس:

بفضل معالي المقرر

السيد المقرر:

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون جامعة آل البيت رقم () لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

دولة رئيس المجلس:

المادة الأولى: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه من المثل تدل القرينة على غير ذلك:

الجامعة: جامعة آل البيت.

اللجنة: اللجنة الملكية للجامعة.

هكذا من الأصل

الرئيس : رئيس الجامعة.

المجلس : مجلس للتعليم العالي.

مجلس الجامعة: المجلس المشكل بموجب المادة (١٤) من هذا القانون.

العميد : عميد الكلية او عميد النشاط الجامعي.

المدير : مدير أي معهد او مركز او وحدة من وحدات الجامعة.

الكلية : أي كلية من كليات الجامعة.

المعهد : أي معهد من معاهد الجامعة.

المركز : أي مركز من مراكز الجامعة.

القسم : أي قسم أكاديمي من اقسام الجامعة.

العاملون في الجامعة : الاشخاص المتفرغون

للعمل في الجامعة بما في ذلك اعضاء هيئة

التدريس والمحاضرون ومساعدو التدريس

والبحث ومدرسو اللغات والموظفون والمستخدمون

الحرم الجامعي : المباني والاراضي والحدائق

والمساحات ومرافق الخدمات التابعة للجامعة

المخصصة لاعمالها ونشاطاتها سواء ما وقع

منها في مقر الجامعة او خارجه.

دولة رئيس المجلس:

المادة (٧) هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة (٣)

تؤسس في المملكة الاردنية الهاشمية مؤسسة

وطنية للتعليم العالي ذات اهداف علمية اسلامية

عالمية تسمى جامعة آل البيت ويكون مقرها

محافظة المفرق ولها ان تنشئ فروعاً ومراكز

ومكاتب لها داخل المملكة وخارجها.

في تعديل من مجلس النواب موافقة بعد اضافة

كلمة (رسمية) بعد عبارة (تؤسس في المملكة

الاردنية الهاشمية مؤسسة وطنية).

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت من

النواب؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة (٤)

للجامعة شخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً،

ولها ان تقاضي وان تقاضي بهذه الصفة، ولها

حق التملك والبيع والرهن والاقتراض، وقبول

التبرعات عن طريق الوقف والمنح والوصايا

والهبات وغيرها بشرط ان لا تتعارض هذه

التبرعات مع الغرض الاصلي الذي نشئت من

أجله، ولها ان تنيب عنها في الاجراءات

القضائية او الناشئة عن اعمالها المحامي العام

المدني، او أي محام تعينه لهذه الغاية.

دولة رئيس المجلس:

المادة (٤) هل يوافق المجلس الكريم كما جاء

من مجلس النواب؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة (٥)

تهدف الجامعة الى خدمة المجتمع الاردني

والمجتمعات لاسلامية والمجتمع الانساني

بالوسائل الممكنة وأهمها :

أ - تأهيل الطالب في علوم الدين والذنية تأهيلاً

متوازناً وتدريبه على الافادة من مصادر المعرفة

الاسلامية والمنهج العلمي ليكون قادراً على

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة (٦)

اللغة العربية هي لغة التدريس في كليات الجامعة

ومعاهدها ومراكزها العلمية ولمجلس الجامعة ان

يقرر استعمال لغة اخرى لتدريس مادة أو أكثر

عندما تقتضي الضرورة ذلك.

دولة رئيس المجلس:

المادة (٦) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

المادة (٧)

أ - للجامعة لجنة ملكية مؤلفة من (١٨) عضواً

من ذوي الرأي والخبرة، يكون من بينهم عشرة

على الاقل من الاردنيين ويكون الرئيس عضواً

في اللجنة بحكم منصبه.

ب- يعين الملك اعضاء اللجنة وهو الذي يقبلهم

ويقبل استقالاتهم.

ج- يكون سمو ولي العهد رئيساً للجنة الملكية

وتنتخب اللجنة نائباً لرئيسها من بين اعضائها.

د - يكون تعيين عضو اللجنة لمدة أربع سنوات

قابلة للتجديد.

دولة رئيس المجلس:

المادة (٧) كما جاءت من مجلس النواب؟

موافقة.

المادة (٨)

تتولى اللجنة المسؤوليات والصلاحيات المحددة

ايراز الصورة الحقيقية للاسلام من حيث كونه

طريقة حياة ومنهج عمل.

ب- تأهيل الطالب في معرفة اللغة العربية

ولغات الشعوب الاسلامية واللغات الاخرى

لاتاحة الفرصة له للافادة المباشرة من المعارف

المدونة بهذه اللغات، ولتكون وسيلة للاتصال مع

العالم.

ج- العناية بالبحث العلمي والدراسات العليا

وخاصة البحوث المتخصصة في شؤون العالم

الاسلامي.

د - توفير الاطار العلمي للتقريب مابين اتباع

المذاهب الاسلامية وتعزيز قيم الحوار مع اهل

الاديان والحضارات الاخرى، حتى تكون

الجامعة صرحاً للتجديد والاجتهاد وذلك بما

تتيحه من احترام لحرية التفكير والتعبير وشمول

النظرة.

هـ- توثيق الروابط مع الجهات والمجامع

والهيئات العلمية الاسلامية والعالمية.

و - تنمية الشعور بالانتماء الى الحضارة

الاسلامية وقيمها والتعرف على تراثها

وانجازاتها والتعريف بهما في ذلك العمل على

زكي الاداب والفنون وتقديم العلوم لدى المسلمين

والسعي لاعادة ربط العلوم باصولها الاسلامية.

ز - بناء قدرات علمية متخصصة وتطويرها

لتكون في خدمة المجتمعات الإنسانية عامة

والمجتمع الاردني ومجتمعات العالم الاسلامي

خاصة.

هكذا من الاول

في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وخاصة ما يلي :

- ١ - رسم السياسة العامة للجامعة بما يحقق رفع مستوى التعليم والتدريب والبحث العلمي فيها.
- ب- دعم استقلال الجامعة العلمي والاداري والمالي واتخاذ جميع الوسائل المؤدية الى رفع شأنها وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها.
- ج- المساهمة في تأمين الموارد المالية للجامعة وتنظيم استثمار أموالها.
- د - مناقشة التقرير السنوي المقدم من رئيس الجامعة.

هـ- مناقشة مشروع موازنة الجامعة.

و - التوصية للمجلس بإنشاء الكليات الجامعية والمعاهد والمراكز العلمية، وحقوق التخصص في مختلف المستويات التي تدرس في الجامعة وبإلغاء تلك الحقوق كلياً أو جزئياً وذلك في ضوء الحاجات المتغيرة.

ز - التمسيد للمجلس بعدد الطلبة الاردنيين والاجانب المطلوب قبولهم في الجامعة لكل عام جامعي واسس قبولهم والرسوم الجامعية المستوفاة منهم.

ح - التمسيد للمجلس بمنح العاملين في الجامعة أي علاوات تراها ضرورية لمصلحة الجامعة وتعديل هذه العلاوات والغاوها.

ط- التمسيد للمجلس بالموافقة على قبول الهبات والتبرعات والهدايا والوقف والمنح من الجهات الخارجية.

ي- مناقشة اتفاقيات التعاون الثقافي والتكنولوجي بين الجامعة والمؤسسات والهيئات والمنظمات الاسلامية والاجنبية والاقليمية والدولية والتوصية الى المجلس بالموافقة عليها.

ك - التوصية للمجلس بتعيين نواب الرئيس وعمداء ومديري المعاهد بناءً على تنسيب من رئيس الجامعة.

ل- مناقشة مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالجامعة ورفعها الى الجهات المختصة.

في تعديل بالنسبة الى قرار مجلس النواب:.

المادة (٨)

موافقة بعد :

- الفقرة (ح) : اجراء التصحيح اللغوي التالي: شطب كلمة (الغاوها) والاستعاضة عنها بكلمة (الغائها)

الفقرة (ك) : شطب عبارة (رئيس الجامعة) الواردة آخرها.

والاستعاضة عنها بكلمة (الرئيس)

الحقيقة بالنسبة الى (الغاوها) و (الغائها) الدكتور ناصر الدين الاسد وهو استاذ في قضايا اللغة يقول ان الاصل الذي جاء في المشروع من الحكومة هو الاصح وليس التصحيح الذي جاء في قرار مجلس النواب:.

دولة رئيس المجلس:

دولة الاستاذ عبدالسلام المجالي.

دولة الدكتور عبدالسلام المجالي:



شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة الغاء التمسيد من قبل رئيس الجامعة اعتقد انه خطأ ويجب ان يبقى رئيس الجامعة المسؤول عن ادارة الجامعة يجب ان يكون له الرأي الاول وان تبدأ عملية التمسيد من رئيس الجامعة وان يبقى المشروع كما جاء من الحكومة.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي

السيد ذوقان الهنداوي:

الحقيقة انا حضرت لجنة التربية ومعالي الدكتور ناصر ابدي ملاحظته وكلنا وافقنا عليها، ثم عندما رجعنا لقراءة المادة قراءة متأنية وجدنا اننا كنا علي خطأ بما فيه (الان البظر الى زميلنا واستاذنا وهو غير موجود معالي الدكتور ناصر) ويجب ان تبقى (والغائها) يعني كما وردت من مجلس النواب للسبب التالي:

ح - التمسيد للمجلس يعني صلاحيات اللجنة: التمسيد للمجلس بمنح العاملين في الجامعة اي

علاوات تراها ضرورية لمصلحة الجامعة وتعديل هذه العلاوات والغائها. الدكتور ناصر قال بدل ان تكون الهزمة على ياء ان تكون مرفوعة (والغاوها) اذا نقيها (والغاوها) كما وردت في المشروع الاصلي يعني قبل تعديل مجلس النواب يعني تعطى صلاحيات الغاء العلاوات الى اللجنة وهو ليس الحقيقة للجنة، اللجنة تنسب للمجلس والمجلس هو الذي يحدد العلاوات او يلغيها او يرفعها، فالحقيقة ان تعديل مجلس النواب صحيح (والغائها) يعني تبقى على كرسي، يعني اللجنة تنسب للمجلس تخصيص علاوات او تعديل هذه العلاوات او الغائها والمجلس هو الذي يقرر ذلك. والحقيقة التعديل الذي جاء من مجلس النواب صحيح، الا اذا اردنا ان نعطي للجنة وهو غير المقصود غير قصد المشروع، اذا اردنا ان نعطي للجنة صلاحيات العلاء والغائها وتعديلها وهذا غير وارد، اللجنة هي التي تنسب والمجلس يعني (الغائها) معطوفة بمنح وتعديل وبإلغاء العلاوات وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

معالي وزير التعليم العالي:

معالي وزير التعليم العالي:

"سيدي حين رفعت يدي لم يكن معالي الاستاذ ذوقان انهي مداخلته وانا اعتقد بان (الغائها) عطف على (المنح) معطوفة على كلمة (يمنح) بمنح العاملين أي علاوات وتعديل هذه العلاوات

مجلس الاعيان

والقائما. فهي معطوفة على مرور وما جاء من الحكومة هو الاصح مع الاحترام لمجلس النواب دولة رئيس المجلس: اذا المادة (٨) معروضة على المجلس الكريم، هل يوافق عليها المجلس كما جاء من النواب؟ موافقة. السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٩)

١ - يجوز للجنة ان تفوض بعض صلاحياتها بقرار منها الى رئيسها او الى اللجان المنبثقة عنها من اعضائها بما في ذلك الامور المالية. ب- يجوز لأي من المجالس المشكلة بموجب احكام هذا القانون ان يفوض بعض صلاحياته بقرار منه الى أي من اللجان المنبثقة عنه من اعضائه بما في ذلك الامور المالية.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

المادة (٩) معروضة على المجلس الكريم كما جاءت من مجلس النواب، هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٠)

١ - يشترط في الرئيس ان يكون اردنياً برتبة الانضادية.

ب- مدة رئاسة الرئيس (٤) سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

دولة الدكتور عبدالسلام المجالي

دولة الدكتور عبدالسلام المجالي:

اعتقد انا اعرف ان هذه المادة موجودة في قانون الجامعات وكان جدل كثير عليها ان تكون او لا تكون، وثبت بالتجربة انها سيئة لانها عندما تقول ان رئيس الجامعة مدته اربع سنوات ويصنف ان يكون نائب رئيس مدته ثلاث سنوات ولا يحدث تفاهم بينهم فالجامعة هي التي تخسر. يجب ان يكون مدة رئاسة الجامعة خاضعة لقرار المجلس في أي وقت كان، تنتهي خدمته بتعيين شخص آخر مكانه كرئيس للجامعة كذلك العمداء. فتحدد المدة للعميد ورئيس الجامعة خطأ اوقع الجامعات الحالية في مآزق كثيرة من سوء التفاهم الذي يحدث احياناً بين امكانية التفاهم ما بين العمداء ونواب الرئيس والرئيس.

لذلك انا اعتقد ان هذا خطأ ويجب انهاء هذه العملية والعودة ان مدة الرئاسة في الجامعة والعمادة مفتوحة وهي برضاء المجلس المسؤول عن التعيين.

دولة رئيس المجلس:

هل من الحكمة ان ننتظر قانون الجامعات او

التشريع القادمة ليعالج هذا الامر؟ معالي وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي:

نعم سيدي الرئيس لانه قد اودعنا لمجلس النواب قانونين. قانون التعليم العالي وقانون الجامعات كما اودعنا قانوناً ثالثاً هو قانون هيئة الاعتماد فتلك القوانين الثلاثة سوف يصوب بها الوضع ولكن رأينا الآن مادامت الجامعات الستة التي سبقت هذا القانون تضع المدة اربع سنوات رأينا ان نبقى اربعة واذا جاء تعديل وقبل مجلس الامة في ذلك الوقت لتسببنا تسعيد النظر في كل مند رساء الجامعات مرة واحدة. نرجو المجلس الكريم قبول هذا الاقتراح من هذا المنظور وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً، اذا المادة (١٠) معروضة على المجلس الكريم للموافقة هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

فقط نسمع رأي كراي معالي الدكتور رجائي لان الموافقة تمت على المادة (١٠)

الدكتور رجائي المضر:

بالنسبة للمادة (١٠) الاقتراح يتعلق بالشكل نحن بنقرأ المواد وبسرعة واذا توقفنا عند أي المادة تبين ان الهدف ان نبقى هذا القانون كما هو في الجامعات الاخرى مطبق على الجامعات على جامعة آل البيت، واي تعديل ان يأتي من خلال هذا القانون بل سيأتي من خلال القوانين التي

اودعتها الحكومة لدى مجلس الامة وذكرها معالي وزير التعليم العالي الثلاث.

انا اعتقد اننا نستطيع تجاوز قراءة القانون مادة مادة والاكتفاء برقم المادة والتصويت عليها وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور معن ابونوار

الدكتور معن ابونوار:

اثنى على ذلك.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور جواد العناني.

الدكتور جواد العناني:

شكراً سيدي انا في الواقع عند النظر الى هذه الجامعة واهدافها فائني كنت. اتوقع ان يكون المادة (١٠) بند (١) ليست الضرورة ان يكون رئيس الجامعة اردنياً في هذه الجامعة بالذات لان هذه الجامعة اصلاً وضعت لا لخدمة الاردني فقط وانما ايضاً لتكون لها ابعاد اقليمية ودولية على المستوى العالم الاسلامي. لذلك فقد يكون احياناً وقد يكون مطلوباً في بعض الاحيان ان يكون رئيس الجامعة من غير الاردنيين، تأكيداً لمعنى الجامعة وشخصيتها وخاصة وانها تستمعين بكثير من الاساتذة والمدرسين والباحثين من غير الاردن من خارج الاردن لان هدفها ليس فقط خدمة الاوربيين ولما خدمة اهداف اخرى اوسع من ذلك بكثير. فكنت اتمنى لو كان هذا النص غير موجود ويكون المطبق عليه يعني

شكراً سيدي الرئيس

ان يكون اردنيا اما في احيان لا يكون مقيداً لان هذه الجامعة في اهدالها تختلف عن باقي الجامعات في الاردن وشكراً.
دولة رئيس المجلس:

شكراً، يعني هذا الامر بحشه ليس سهلاً وخصوصاً وله منذ نشأت الجامعات الاردنية وتتمتع بهذه الصفة ان رئيس الجامعة اردني اما يمكن ان يكون عميد من الوطن العربي او من أي جهة. فالمادة (١٠) موافقة وشكراً.
في اقتراح ماهو رأيك دولة مضر بدران ان ننف عند رقم المادة واذا في مداخله ننف عندها ونسمح بها ونسمعها.

دولة السيد مضر بدران:
ليس هناك أي مانع مادام في قوانين قادمة للتعديل.

دولة رئيس المجلس:
هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء المقرر من التلاوة ونقف عن كل رقم من المواد. موافقة.
السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٦)

رئيس الجامعة مسؤول عن ادارة شؤونها، وهو آمر الصنف فيها ويمارس المسؤوليات والصلاحيات المناطة به وفقاً لاحكام هذا القانون بما في ذلك:

١ - ادارة شؤون الجامعة العلمية والتعليمية والادارية والمالية وغيرها واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ السن وفقاً لاحكام هذا القانون

والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.

ب- تمثيل الجامعة امام جميع الجهات والسلطات والهيئات والاشخاص وتوقيع العقود والاتفاقيات الخاصة بها.

ج- دعوة مجلس الجامعة الى الانعقاد ورئاسة اجتماعاته والاشراف على توثيق قراراته ومتابعة تنفيذها.

د - تقديم تقرير الى اللجنة في نهاية كل سنة جامعية عن أداء الجامعة وشؤونها المختلفة مع أي اقتراحات يراها مناسبة.

هـ- تنفيذ موازنة الجامعة واصدار أوامر الصرف الخاصة بالمصروفات الجامعية وفقاً للأنظمة المالية الصادرة بمقتضى هذا القانون.

و - تعليق الدراسة كلياً أو جزئياً في الجامعة وذلك في الحالات التي يرى انها تتطلب اتخاذ مثل هذا القرار، واذا زادت مدة تعليق الدراسة على اسبوعين فان على الرئيس عرض الامر على مجلس الجامعة لاتخاذ القرار في هذا الاجراء.

ز - أي صلاحيات اخرى منصوص عليها في الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون.

قرار مجلس النواب:
المادة (١١)

موافقة بعد:

- شطب عبارة (وهو أمر الصرف فيها) الواردة في مطلع المادة.

- الفقرة (د) شطب كلمة (مع) والاستعاضة عنها بحرف (و).

دولة رئيس المجلس:

المادة (١١) معروضة على المجلس الكريم.

هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت من مجلس النواب؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٢)

١ - يعاون الرئيس نائب او اكثر يقوم بالاعمال والصلاحيات التي يكلفه الرئيس القيام بها.

ب- يشترط فيمن يعين نائباً للرئيس ان يكون برتبة الاستاذية.

ج- يعين نواب الرئيس بقرار من المجلس بناءً على توصية من اللجنة وتنسيب من الرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

د - يكلف الرئيس أحد نوابه ليتولى بالوكالة القيام بأعماله وممارسة صلاحياته عند غيابه. وفي حالة شغور منصب الرئيس ينتدب رئيس اللجنة الى حين تعيين رئيس المستقبل للجامعة.

قرار مجلس النواب:
موافقة بعد:

دولة رئيس المجلس:
هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١٢)؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٣)

لرئيس ان يفوض خطياً الى أي من نوابه او من مساعديه او من العمداء او من المديرين في نطاق وظيفة كل منهم بعض الصلاحيات المخولة اليه بمقتضى هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبيه بما في ذلك صلاحياته في الامور المالية وان يحدد شروط ممارسة الصلاحيات التي يشملها التفويض.

قرار مجلس النواب:

المادة (١٣)

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١٣)؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٤)

للجامعة مجلس يسمى "مجلس الجامعة" يولف برئاسة رئيس الجامعة وعضوية كل من:

١ - نائب او نواب الرئيس.
- العمداء ومدراء المعاهد.
- عضو هيئة تدريس من كل كلية تنتخبه الهيئة التدريسية في الكلية في مطلع العام الجامعي لمدة سنة قابلة للتجديد، ويجوز زيادة عدد ممثلي أي من الكليات بقرار من اللجنة بناءً على تنسيب الرئيس في ضوء عدد أعضاء هيئة التدريس في كل كلية.

مجلس الاعيان

- ثلاثة على الأقل من مديري المراكز والوحدات الادارية والدوائر في الجامعة يعينهم الرئيس لمدة سنة قابلة للتجديد.

ب- لرئيس مجلس الجامعة ان يدعو أي شخص له علاقة في موضوع يبحثه مجلس الجامعة لحضور الاجتماع دون ان يكون له حق التصويت.

قرار مجلس النواب:

المادة (١٤)

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١٤)؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٥)

يمارس مجلس الجامعة الصلاحيات المحددة في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وخاصة ما يلي:

أ - منح الدرجات والشهادات العلمية والفخرية.
ب- التنسيب الى اللجنة بأعداد الطلبة الاردنيين والاجانب الذين يمكن قبولهم في الجامعة وأسس قبولهم.

ج- وضع تعليمات قبول الطلبة الاجانب للجامعة وفقاً لاسس القبول التي يقرها المجلس.

د - إقرار الخطط الدراسية.

هـ- تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم.

وتثبيتهم ونقلهم وندبهم واعارتهم ومنحهم اجازات التفرغ العلمي والاجازات بغير راتب وقبول استقالاتهم وانهاء خدماتهم وكل ما يتعلق بشؤونهم الوظيفية والاكاديمية ونشاطاتهم في البحث.

و - إيفاد أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين المتفرغين ومساعدتي البحث والتدريس وإي أمور أخرى تتعلق بالإيفاد وشؤون البعثات العلمية والتدريب.

ز - انشاء كراسي علمية.

ح - انشاء الاقسام والبرامج الاكاديمية ودمجها والغاءها.

ط - التنسيب للجنة بحقول التخصص في مختلف المستويات التي تدرس في الجامعة وبالغائها كلياً أو جزئياً وذلك في ضوء الحاجات المتغيرة.

ي - التنسيق بين الكليات والمعاهد.

ك - مناقشة الموازنة السنوية والحسابات الختامية للجامعة ورفعها الى اللجنة.

ل - دراسة انشاء الكليات الجامعية والمعاهد والمراكز العلمية والتنسيب بذلك الى اللجنة.

م - وضع التعليمات الخاصة بالمراكز العلمية في الجامعة.

ن - اقتراح مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالجامعة ورفعها الى اللجنة.

س - توثيق علاقتي الجامعة بالجامعات الاخرى

والمعاهد والمراكز العلمية وبخاصة الاسلامية منها.

ع - مناقشة مشاريع تنظيم نشاطات الطلبة واقرارها.

ف- قبول الهبات والتبرعات والهدايا والوقف والمنح من الجهات الداخلية بالتنسيب من الرئيس.

ص- النظر في أي أمور أخرى يعرضها الرئيس عليه.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٦)

١ - لكل كلية عميد مسؤول عن شؤونها التعليمية والادارية والمالية والبحث العلمي فيها والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، كما لكل معهد مدير يمارس صلاحيات العميد.

٢- يجوز تعيين عمداء آخرين غير عمداء الكليات لتولي مسؤولية أنواع أخرى من النشاط الجامعي ويقومون بمهامهم التي يحددها هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

ب- يكون تعين العميد او مدير المعهد بالتنسيب من الرئيس وتوصية من اللجنة وبقرار من المجلس، لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة.

ج- يشترط فيمن يعين عميداً او مديراً لمعهد ان يكون برتبة الاستاذية ويجوز عند الضرورة

تعيين احد اعضاء هيئة التدريس من الرتب الاخرى قائماً بأعمال العميد او مدير المعهد.

د - يقدم العميد ومدير المعهد تقريراً سنوياً الى الرئيس في موعد يحدده الرئيس عن الاداء التعليمي والبحث العلمي وسائر أنواع النشاط في الكلية او المعهد بحيث يحتوي التقرير تقييماً للمنجزات السابقة واستشرافاً لحاجات المستقبل.

هـ- يقدم العمداء المنصوص عليهم في الفقرة ٢/١ من هذه المادة للرئيس تقريراً سنوياً عن أنشطة وحداتهم.

قرار مجلس النواب:

موافقة بعد:

- الفقرة (١) (١) شطب كلمة (كما) والاستعاضة عنها بحرف (و).

- الفقرة (د) شطب عبارة (الحاجات المستقبل) والاستعاضة عنها بكلمة (للمستقبل).

دولة رئيس المجلس:

المادة (١٦) هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٧)

أ - للرئيس ان يعين نائباً او أكثر للعميد او لمدير المعهد بناءً على تنسيب من العميد او مدير المعهد وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد،

ويقول نائب العميد او مدير المعهد المهام والأعمال التي يكلفه العميد او مدير المعهد القيام بها وممارسة الصلاحيات التي يفوضها اليه.

ب- يشترط فيمن يعين نائباً للعميد او لمدير المعهد ان يكون برتبة الاستاذية ويجوز تعيين احد اعضاء الهيئة التدريسية ممن لم يشغلوا رتبة

تكملة من الأصل

الاستاذية قائماً بأعمال نائب العميد أو مدير المعهد.

ج- يكلف العميد أو مدير المعهد أحد نوابه ليتولى القيام بأعماله وممارسة صلاحياته عند غيابه وفي حالة عدم وجود نائب له أو شغور منصب العميد أو مدير المعهد يكلف رئيس الجامعة أحد أعضاء هيئة التدريس للقيام بأعمال العميد إلى حين تعيين عميد أصيل أو مدير معهد أصيل.

قرار مجلس النواب:

المادة (١٧)

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١٧)؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٨)

يكون لكل كلية من معهد مجلس يسمى مجلس الكلية أو المعهد يولف من:

أ - عميد الكلية أو مدير المعهد رئيساً.

ب - نائب أو نواب العميد أو مدير المعهد.

ج - رؤساء الأقسام.

د - عضو هيئة تدريس عن كل قسم ينتخبه أعضاء ذلك القسم لمدة سنة قابلة للتجديد.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١٨)؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩)

أ - يعين المجلس بناء على تنسيب الرئيس وتوصية من اللجنة مجلساً مؤقتاً للكلية المستحدثة أو المعهد المستحدث ويتألف المجلس المؤقت من خمسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ويجوز عند الضرورة تعيين عضوين على الأكثر في المجلس المؤقت من ذوي الخبرة والكفاءة.

ب - يعين المجلس رئيساً للمجلس المؤقت يتولى رئيس المجلس المؤقت صلاحيات عميد الكلية أو مدير المعهد.

ج - يتولى المجلس المؤقت صلاحيات مجلس الكلية أو المعهد ومجالس الأقسام فيها، وتنتهي مدة المجالس المؤقتة عندما يتوافر في الكلية أو المعهد قسمان على الأقل يضم كل منهما ثلاثة أعضاء كحد أدنى.

قرار مجلس النواب:

المادة (١٩)

موافقة بعد:

الفقرة (أ): إعادة صياغة العبارة التالية (تنسيب الرئيس وتوصية من اللجنة) لتصبح (توصية من اللجنة وتنسيب من الرئيس).

دولة رئيس المجلس:

المادة (١٩) هل يوافق المجلس الكريم على؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٠)

يمارس مجلس الكلية أو المعهد المسؤوليات والصلاحيات التالية:

أ - اقتراح الخطط الدراسية في الكلية أو المعهد وشروط منح الدرجات العلمية والشهادات فيها.

ب - اقرار المباحث الدراسية التي تترجمها مجالس الأقسام.

ج - إقرار شروط قبول الطلبة في الأقسام وفق الاسس المعتمدة الخاصة بذلك.

د - الاشراف على تنظيم البحث العلمي والدراسات العليا في الكلية أو المعهد بالتنسيق مع الجهات المختصة في الجامعة.

هـ - الاشراف على تنظيم الدراسة في الكلية أو المعهد والتنسيق بين الأقسام المختلفة فيها.

و - تنظيم إجراءات الامتحانات في الكلية أو المعهد والاشراف عليها والتداول في نتائجها الواردة من الأقسام المختصة للبت فيها.

ز - التنسيب إلى مجلس الجامعة بمنح الدرجات العلمية والشهادات.

ح - التوصية في جميع الأمور المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس في الكلية أو المعهد وغيرهم من

القائمين بأعمال التدريس فيهما من محاضرين، متفرغين ومساعدى تدريس والنظر في تعيينهم وترقيتهم ومنحهم الاجازات وقبول استقلالهم وغير ذلك من الامور الجامعية بموجب احكام الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى هذا القانون.

ط - مناقشة مشروع الموازنة السنوية للكلية أو المعهد.

ي - النظر في المسائل التي يحيلها عليه عميد الكلية أو المعهد.

ك - أي صلاحيات أخرى ملصوص عليها في الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢١)

أ - لكل قسم من أقسام الكلية أو المعهد مجلس يتألف من رئيس القسم وجميع أعضاء هيئة التدريس فيه.

ب - يمارس مجلس القسم المسؤوليات والصلاحيات التالية:

١ - تقديم الاقتراحات إلى مجلس الكلية أو المعهد حول الخطط الدراسية في القسم وإحدا من شأنه النهوض بالقسم والكلية أو المعهد.

تكملة من الأصل

٢- تنسيق المناهج التدريسية للمواد في القسم والتوصية بها الى مجلس الكلية او المعهد.

٣- التذاول في توزيع المواد والمحاضرات والتسيب بذلك الى عميد الكلية او مدير المعهد.

٤- النظر في النتائج النهائية للمواد قبل رفعها الى عميد الكلية او مدير المعهد.

٥- تنظيم البحث العلمي والدراسات العليا في القسم بالتنسيق مع الجهات المختصة.

٦- رفع التوصيات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس والمحاضرين في القسم من تعيين وترقية ونقل واجازات وغيرها الى مجلس الكلية او المعهد وذلك مع مراعاة عدم اشتراك عضو

هيئة التدريس في النظر في الترقية او التعيين في مرقبة أعلى من مرتبته.

٧- إيداء الرأي في أي موضوعات يعرضها عميد الكلية او مدير المعهد او رئيس القسم.

ج- يعين الرئيس بناءً على تنسيب من عميد الكلية او مدير المعهد ورئيس القسم من أعضاء هيئة التدريس ممن يحملون رتبة الاستاذية لمدة

سنة قابلة للتجديد، ويجوز تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس في القسم ممن لا يحملون رتبة الاستاذية قائماً بأعمال رئيس القسم.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

المادة (٢١) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٢)

أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :

أ - الاساتذة.

ب - الاساتذة المشاركين.

ج - الاساتذة المساعدون.

د - المدرسون.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على المادة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٣)

أ - يجتمع كل مجلس من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون دورياً بدعوة من رئيسه او من يكون عنه في حالة غيابه، وللرئيس عند الضرورة دعوة أي منها للاجتماع

ب - لنصف أعضاء أي مجلس على الأقل تقديم طلب للاجتماع وعلى رئيس ذلك المجلس في هذه الحالة دعوته للاجتماع خلال أسبوع على الأكثر.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

المادة (٢٣) : موافقة بعد :

الفقرة (ب) شطب كلمة (أسبوع) والاستعاضة عنها بكلمة (سبوعين).

دولة رئيس المجلس

المادة (٢٣) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٤)

أ - يتحقق النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة واللجان المنبثقة عنها وأي مجلس من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون بحضور

الاجلبية المطلقة من الاعضاء.

ب - تصدر قرارات اللجنة وكل مجلس من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون، وإذا تساوت الأصوات يكون صوت رئيس الجلسة هو المرجح.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة (٢٥)

أ - يقسم رئيس اللجنة وأعضاؤها من الاردنيين اليمين التالية أمام الملك :

"أقسم بالله العظيم ان أكون مخلصاً للملك والوطن وان أحافظ على رسالة الجامعة وان أقوم بواجبي بكل أمانة وإخلاص".

ب - يقسم نواب الرئيس والمهنة ومسندرام المعاهد وأعضاء هيئة التدريس الاردنيون قبل

مباشرة أعمالهم وكذلك المعينون منهم قبل نفاذ هذا القانون اليمين المشار إليها في الفقرة (أ)

من هذه المادة أمام الرئيس، وفي حالة كونهم غير اردنيين يقسمون اليمين التالية أمام الرئيس :

"أقسم بالله العظيم ان أحافظ على شرف المهنة وان أقوم بواجبي بكل أمانة وإخلاص وان لا أقوم بأي عمل يتعارض مع سيادة المملكة

الاردنية الهاشمية وسلامتها".

قرار مجلس النواب:

المادة (٢٥) : موافقة بعد :

الفقرة (ب) إعادة صياغة العبارة التالية (وفي حالة كونهم غير اردنيين يقسمون اليمين التالية أمام الرئيس) لتصبح بالنص التالي (ام غير الاردنيين فيقسمون أمام الرئيس اليمين التالية) :

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٦)

أ - للجامعة ميزانية مستقلة خاصة بها يحددها الرئيس ويناقشها مجلس الجامعة واللجنة وترفع الى مجلس الجامعة واللجنة وترفع الى المجلس

لاقرارها.

ب - تكون موارد الجامعة من : ١ - الرسوم الجامعية.

٢ - ربح أموالها المنقولة وغير المنقولة.

تحت إشراف

٣- ربح الاوقاف التي توقف على الجامعة من الاموال المنقولة وغير المنقولة.

٤- المنح والهبات والاعانات والتبرعات التي تقدم الى الجامعة.

٥- حصصة الجامعة من الرسوم الجمركية والرسوم الاضافية واي رسوم اخرى تفرض لحساب الجامعات الرسمية.

٦- منحة سنوية تخصص للجامعة في الموازنة العامة للدولة.

٧- دخل المراكز والمرافق الجامعية.

٨- أي موارد أخرى تتسجم مع أهداف الجامعة، ج- تدبير الجامعة أموالها وتنفق منها وفق نظام يصدر بموجب أحكام هذا القانون.

د - تحصل أموال الجامعة وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به واي تشريع آخر.

يحل محله او يحلله.

قرار مجلس النواب:

المادة (٢٦) ١ - موافقة.

ب- الموافقة على البنود (٨٠٧٦٠٤٠٣٠٢٠١).

كما وردت بالمشروع.

٥- إعادة صياغة البند رقم (٥) على النحو التالي:

(حصصة الجامعة من الرسوم المقررة والتي تفرض لحساب الجامعات الرسمية).

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٧)

تعفى الجامعة من كافة الضرائب والرسوم وطوابع البورصات والعوائد سواء أكانت الاعفاءات والتسهيلات اللازمة لتحقيق أهدافها.

قرار مجلس النواب:

المادة (٢٧)

إعادة صياغتها على النحو التالي:

تتمتع الجامعة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٨)

على الرغم مما ورد في أي قانون آخر تتولى الجامعة داخل الحرم الجامعي بشكل مباشر أو عن طريق الغير، القيام بجميع الاعمال وتأمين الوسائل التي تحقق أهدافها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك إقامة الابنية والمنشآت التي تحتاج اليها وفقاً للتخطيط الذي تقرره والمخططات والتصاميم التي تراها مناسبة وتقديم الخدمات العامة داخل حرمها وتأمينها والمرافق الضرورية لها.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٩)

يقول ديوان المحاسبة مراقبة حسابات الجامعة وتلقيها ولجنة بالاضافة الى ذلك تعيين مدققي حسابات قانونيين وتحديد أتعابهم.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣٠)

١ - تحدد شروط وإجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعارين والمتقاعدين ومساعدى البحث والتدريس والموظفين والمستخدمين وجميع العاملين في الجامعة وترقيتهم وتثبيتهم ونقلهم وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم وتعيين حقوقهم وواجباتهم الوظيفية والمالية وشؤون الاسكان وسائر الشؤون المتصلة بعملهم الجامعي بموجب أنظمة تصدر بمقتضى أحكام هذا القانون.

ب- على الرغم مما ورد في هذا القانون وفي أي نظام صادر بمقتضاء للمجلس إنهاء خدمات أي من العاملين في الجامعة دون ابداء الاسباب

على ان يقترن قراره بالارادة الملكية السامية اذا كان تعيين الشخص الذي أنهيت خدماته قد اقترن بها، وتدفع له جميع استحقاقاته المالية عن خدماته في الجامعة.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٣٠)؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣١)

الى حين صدور الانظمة الخاصة بالجامعة يعمل بأنظمة الجامعة الاردنية وذلك بنسبة اتفاقها مع احكام هذا القانون.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٣١)؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣٢)

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بتسبب من المجلس.

قرار مجلس النواب:

موافقة.

مكتبة احياء التراث

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣٣)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام

هذا القانون.

قرار مجلس النواب:

المادة (٣٣)

موافقة.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت من

مجلس النواب؟ موافقة.

السيد المقرر: القانون بمجموعه.

دولة رئيس المجلس:

القانون بمجموعه هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة. وشكراً لكم جميعاً.

وهذا هو نص قانون جامعة آل البيت لسنة ١٩٩٧

كما أقره المجلس وكما سيرسل للحكومة لاتمام

المراسم الدستورية عليه

بسم الله الرحمن الرحيم



مجلس الاعيان

الرقم ١٨٤/٤٤/٢٠٠٢

التاريخ ١٦/٣/١٩٩٧

لنواب

دولة رئيس الوزراء الأتكم

إشارة إلى كتاب دولتكم رقم ج ١٤٥٠/٩ تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٧.

قرر مجلس الاعيان في جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية للارابعة المنعقدة

بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٧ الموافقة على (مشروع قانون جامعة آل البيت لسنة ١٩٩٧) كما

ورد من مجلس النواب بشكل معدل.

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر للموافقة عليه في جلسته الحادية والعشرين من

الدورة العادية للارابعة المنعقدة بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٧ بالشكل المعدل المذكور.

أبحث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور أعلاه بصيغته النهائية ، راجياً

التفضل باتمام المراسم الدستورية عليه.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

مكتبة
مجلس الاعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧
قانون جامعة آل البيت

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون جامعة آل البيت لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أنفاً ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الجامعة:	جامعة آل البيت
اللجنة:	اللجنة الملكية للجامعة
الرئيس:	رئيس الجامعة
المنجلس:	مجلس التعليم العالي
مجلس الجامعة:	المجلس المشكل بموجب المادة (١٤) من هذا القانون
العميد:	عميد الكلية أو عميد النشاط الجامعي
المدير:	مدير أي معهد أو مركز أو وحدة من وحدات الجامعة
الكلية:	أي كلية من كليات الجامعة
المعهد:	أي معهد من معاهد الجامعة
المركز:	أي مركز من مراكز الجامعة
القسم:	أي قسم أكاديمي من أقسام الجامعة
العاملون في الجامعة:	الأشخاص المتفرغون للعمل في الجامعة بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس والمحاضرون ومساعدو التدريس والبحث ومدرسو اللغات والموظفون والمستخدمون.

١٩٩٧
١٥/٣/١٩٩٧

الحرم الجامعي: المباني والأراضي والحدائق والساحات ومرافق الخدمات التابعة للجامعة المخصصة لأعمالها ونشاطاتها سواء ما وقع منها في مقر الجامعة أو خارجه.

المادة (٣)

تؤسس في المملكة الأردنية الهاشمية مؤسسة وطنية رسمية للتعليم العالي ذات أهداف علمية اسلامية عالمية تسمى جامعة آل البيت يكون مقرها محافظة المفرق ولها أن تنشئ فروعاً ومراكز ومكاتب لها داخل المملكة وخارجها.

المادة (٤)

للجامعة شخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً، ولها أن تقاضي وأن تقاضي بهذه الصفة، ولها حق التملك والبيع والرهن والاقتراض، وقبول التبرعات عن طريق الوقف وال منح والوصايا والهبات وغيرها بشرط أن لا تتعارض هذه التبرعات مع الغرض الأصلي الذي أنشئت من أجله، ولها أن تتيب عليها في الاجراءات القضائية أو الناشئة عن أعمالها المحامي العام المدني، أو أي محام تعينه لهذه الغاية.

المادة (٥)

تهدف الجامعة الى خدمة المجتمع الأردني والمجتمعات الاسلامية والمجتمع الانساني بالوسائل الممكنة وأهمها:

- أ- تأهيل الطالب في علوم الدين والدين تاهيلاً متوازناً وتدريبه على الاقامة من مصادر المعرفة الاسلامية والمنهج العلمي ليكون قادراً على ابراز الصورة الحقيقية للإسلام من حيث كونه طريقة حياة ومنهج عقل.
- ب- تأهيل الطالب في معرفة اللغة العربية ولغات الشعوب الإسلامية واللغات الأخرى لاتاحة الفرصة له للاقامة المباشرة من المعارف المتولدة بهذه اللغات، ولتكون وسيلة للاتصال مع العالم.
- ج- العناية بالبحث العلمي والدراسات العليا وخاصة البحوث المتخصصة في شؤون العالم الاسلامي.

مكتبة الحرم الجامعي

د- توفير الاطار العلمي للتقريب ما بين أتباع المذاهب الاسلامية وتعزيز قيم الحوار مع أهل الأديان والحضارات الأخرى، حتى تكون الجامعة صرحاً للتجديد والاجتهاد وذلك بما تتبجه من احترام لحرية التفكير والتعبير وشمول النظرة.

هـ- توثيق الروابط مع الجهات والمجامع والهيئات العلمية الاسلامية والعالمية.

و- تنمية الشعور بالانتماء الى الحضارة الاسلامية وقيمتها والتعرف على تراثها وانجازاتها والتعريف بهما بما في ذلك العمل على رقي الاداب والفنون وتقديم العلوم لدى المسلمين والسعي لاعادة ربط العلوم بأصولها الاسلامية.

ز- بناء قدرات علمية متخصصة وتطويرها لتكون في خدمة المجتمعات الانسانية عامة والمجتمع الأردني ومجتمعات العالم الاسلامي خاصة.

المادة (٦)

اللغة العربية هي لغة التدريس في كليات الجامعة ومعاهدها ومراكزها العلمية ولمجلس الجامعة أن يقرر استعمال لغة أخرى للتدريس مادة أو أكثر عندما تقتضي الضرورة ذلك.

المادة (٧)

أ- للجامعة لجنة ملكية مؤلفة من (١٨) عضواً من ذوي الرأي والخبرة، يكون من بينهم عشرة على الأقل من الأردنيين ويكون الرئيس عضواً في اللجنة بحكم منصبه.

ب- يمين الملك أعضاء اللجنة وهو الذي يقبلهم ويقبل استقالاتهم.

ج- يكون يمين ولي العهد رئيساً للجنة الملكية وتنتخب اللجنة نائباً لرئيسها من بين أعضائها.

د- يكون تعيين عضو اللجنة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

المادة (٨)

تتولى اللجنة المسؤوليات والصلاحيات المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وخاصة ما يلي:

أ- رسم السياسة العامة للجامعة بما يحقق رفيع مستوى التعليم والتدريب والبحث العلمي فيها.

ب- دعم استقلال الجامعة العلمي والاداري والمالي واتخاذ جميع الوسائل المؤدية الى رفع شأنها وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها.

ج- المساهمة في تأمين الموارد المالية للجامعة وتنظيم استثمار أموالها.

د- مناقشة التقرير السنوي المقدم من رئيس الجامعة.

هـ- مناقشة مشروع موازنة الجامعة.

و- التوصية للمجلس باتشاء الكليات الجامعية والمعاهد والمراكز العلمية، وحقوق التخصص في مختلف المستويات التي تدرس في الجامعة وبإلغاء تلك الحقوق كلياً أو جزئياً وذلك في ضوء الحاجات المتغيرة.

ز- التمسيد للمجلس بمعد الطلبة الأردنيين والأجانب المطلوب قبولهم في الجامعة لكل عام جامعي وأسس قبولهم والرسوم الجامعية المستوفاة منهم.

ح- التمسيد للمجلس بمنح العاملين في الجامعة أي علاوات تراها ضرورية لمصلحة الجامعة وتعديل هذه العلاوات والفئات.

ط- التمسيد للمجلس بالموافقة على قبول الهبات والتبرعات والهدايا والوقف والمنح من الجهات الخارجية.

ي- مناقشة اتفاقيات التعاون التقني والتكنولوجي بين الجامعة والمؤسسات والهيئات والمنظمات الاسلامية والاجنبية والاقليمية والدولية والتوصية الى المجلس بالموافقة عليها.

ك- التوصية للمجلس بتعيين نواب الرئيس والسداء ومندوبي المعاهد بناءً على تسميد من الرئيس.

مجلس الاعيان

ل- مناقشة مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالجامعة ورفعها الى الجهات المختصة.

المادة (٩)

- أ- يجوز للجنة أن تفوض بعض صلاحياتها بقرار منها الى رئيسها أو الى اللجان المنبثقة عنها من أعضائها بما في ذلك الأمور المالية.
- ب- يجوز لأي من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون أن يفوض بعض صلاحياته بقرار منه الى أي من اللجان المنبثقة عنه من أعضائه بما في ذلك الأمور المالية.

المادة (١٠)

- أ- يشترط في الرئيس أن يكون أردنياً برتبة الأستاذية.
- ب- مدة رئاسة الرئيس (٤) سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

المادة (١١)

- رئيس الجامعة مسؤول عن إدارة شؤونها، ويمارس المسؤوليات والصلاحيات المنوطة به وفقاً لأحكام هذا القانون بما في ذلك:
- أ- إدارة شؤون الجامعة العلمية والتعليمية والإدارية والمالية وغيرها واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ العمل وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.
- ب- تمثيل الجامعة أمام جميع الجهات والسلطات والهيئات والأشخاص وتوقيع العقود والاتفاقيات الخاصة بها.
- ج- دعوة مجلس الجامعة الى الاعتقاد ورئاسة اجتماعاته والإشراف على توثيق قراراته ومتابعة تنفيذها.
- د- تقديم تقرير الى اللجنة في نهاية كل سنة جامعية عن أداء الجامعة وشؤونها المختلفة وأي اقتراحات يراها مناسبة.

- هـ- تنفيذ موازنة الجامعة وإصدار أوامر الصرف الخاصة بالمصروفات الجامعية وفقاً للأنظمة المالية الصادرة بمقتضى هذا القانون.
- و- تعليق الدراسة كلياً أو جزئياً في الجامعة وذلك في الحالات التي يرى أنها تتطلب اتخاذ مثل هذا القرار، وإذا زادت مدة تعليق الدراسة على أسبوعين فإن على الرئيس عرض الأمر على مجلس الجامعة لاتخاذ القرار في هذا الإجراء.

- ز- أي صلاحيات أخرى منصوص عليها في الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون.

المادة (١٢)

- أ- يعاون الرئيس نائب أو أكثر يقوم بالأعمال والصلاحيات التي يكلفه الرئيس القيام بها.
- ب- يشترط فيمن يعين نائباً للرئيس أن يكون برتبة الأستاذية.
- ج- يعين نواب الرئيس بقرار من المجلس بناءً على توصية من اللجنة وتنصيب من الرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- د- يكلف الرئيس أحد نوابه ليتولى بالوكالة القيام بأعماله وممارسة صلاحياته عند غيابه. وفي حالة شغور منصب الرئيس ينتدب رئيس اللجنة أحد نواب الرئيس ليقوم بأعمال الرئيس الى حين تعيين رئيس أصيل للجامعة.

المادة (١٣)

- لرئيس أن يفوض خطياً الى أي من نوابه أو من مساعديه أو من المنداء أو من المديرين في نطاق وظيفة كل منهم بعض الصلاحيات المخولة اليه بمقتضى هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه بما في ذلك صلاحياته في الأمور المالية وأن يحدد شروط ممارسة الصلاحيات التي يشملها التفويض.

هكذا قد أقر

المادة (١٤)

للجامعة مجلس يسمى "مجلس الجامعة" يولف برئاسة رئيس الجامعة وعضوية كل من:

- أ- نائب أو نواب الرئيس.
- الممداء ومدراء المعاهد.
- عضو هيئة تدريس من كل كلية تنتخبه الهيئة التدريسية في الكلية في مطلع العام الجامعي لمدة سنة قابلة للتجديد، ويجوز زيادة عدد ممثلي أي من الكليات بقرار من اللجنة بناء على تنسيب الرئيس في ضوء عدد أعضاء هيئة التدريس في كل كلية.
- ثلاثة على الأقل من مديري المراكز والوحدات الادارية والدوائر في الجامعة يعينهم الرئيس لمدة سنة قابلة للتجديد.
- ب- لرئيس مجلس الجامعة أن يدعو أي شخص له علاقة في موضوع يبحثه مجلس الجامعة لحضور الاجتماع دون أن يكون له حق التصويت.

المادة (١٥)

يمارس مجلس الجامعة الصلاحيات المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وخاصة ما يلي:

- أ- منح الدرجات والشهادات العلمية والفخرية.
- ب- التنسيب إلى اللجنة بأعداد الطلبة الأردنيين والأجانب الذين يمكن قبولهم في الجامعة وأسس قبولهم.
- ج- وضع تعليمات قبول الطلبة الأجانب للجامعة وفقاً لأسس القبول التي يقرها المجلس.
- د- إقرار الخطط الدراسية.
- هـ- تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وتثبيتهم ونقلهم وندبهم وإعازتهم ومنحهم إجازات التفرغ العلمي والإجازات بغير راتب وقبول استقالاتهم

وإلغاء خدماتهم وكل ما يتعلق بشؤونهم الوظيفية والأكاديمية ونشاطاتهم في البحث.

- و- إيفاد أعضاء هيئة التدريس والمخاضرين المثفرغين ومساعدتي البحث والتدريس وأي أمور أخرى تتعلق بالإيفاد وشؤون البعثات العلمية والتدريب.
- ز- إنشاء كراسي علمية.
- ح- إنشاء الأقسام والبرامج الأكاديمية ومنجها وإلغاؤها.
- ط- التنسيب للجنة بحقول التخصص في مختلف المستويات التي تدرس في الجامعة وإلغاؤها كلياً أو جزئياً وذلك في ضوء الحاجات المتغيرة.
- ي- التنسيق بين الكليات والمعاهد.
- ك- مناقشة الموازنة السنوية والحسابات الختامية للجامعة ورفعها إلى اللجنة.
- ل- دراسة إنشاء الكليات الجامعية والمعاهد والمراكز العلمية والتنسيب بذلك إلى اللجنة.
- م- وضع التعليمات الخاصة بالمراكز العلمية في الجامعة.
- ن- اقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالجامعة ورفعها إلى اللجنة.
- س- توثيق علاقة الجامعة بالجامعات الأخرى والمعاهد والمراكز العلمية وبخاصة الإسلامية منها.
- ع- مناقشة مشاريع تنظيم نشاطات الطلبة وأقاربها.
- ف- قبول الهبات والتبرعات والهدايا والوقت والمنع من الجهات الداخلية بتنسيب من الرئيس.
- ص- النظر في أي أمور أخرى يعرضها الرئيس عليه.

المادة (١٦)

- أ- لكل كلية عميد مسؤول عن شؤونها التعليمية والإدارية والمالية والبحث

مكتبة
الأصل

العلمي فيها بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، ولكل معهد مدير يمارس صلاحيات العميد.

٢- يجوز تعيين عمداء آخرين غير عمداء الكليات لتولي مسؤولية أنواع أخرى من النشاط الجامعي ويقومون بمهامهم التي يحددها هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

ب- يكون تعيين العميد أو مدير المعهد بتتسيب من الرئيس وتوصية من اللجنة وقرار من المجلس، لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة.

ج- يشترط فيمن يعين عميداً أو مدير معهد أن يكون برتبة الأستاذية ويجوز عند الضرورة تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس من الرتب الأخرى قائماً بأعمال العميد أو مدير المعهد.

د- يقدم العميد ومدير المعهد تقريراً سنوياً إلى الرئيس في موعد يحدده الرئيس عن الأداء التعليمي والبحث العلمي وسائر أنواع النشاط في الكلية أو المعهد بحيث يحتوي التقرير تقييماً للملجزات السابقة واستشرافاً للمستقبل.

هـ- يقدم العمداء المنصوص عليهم في الفقرة ٢/أ من هذه المادة للرئيس تقريراً سنوياً عن أنشطة وحداتهم.

المادة (١٧)

أ- للرئيس أن يعين نائباً أو أكثر للعميد أو لمدير المعهد بناءً على تتسيب من العميد أو مدير المعهد وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد، ويتولى نائب العميد أو مدير المعهد المهام والأعمال التي يكلفه العميد أو مدير المعهد القيام بها وممارسة الصلاحيات التي يفوضها إليه.

ب- يشترط فيمن يعين نائباً للعميد أو لمدير المعهد أن يكون برتبة الأستاذية ويجوز تعيين أحد أعضاء الهيئة التدريسية ممن لم يشغلوا رتبة الأستاذية قائماً بأعمال نائب العميد أو مدير المعهد.

ج- يكلف العميد أو مدير المعهد أحد نوابه ليتولى القيام بأعماله وممارسة صلاحياته عند غيابه وفي حالة عدم وجود نائب له أو شغور منصب العميد أو مدير المعهد يكلف رئيس الجامعة أحد أعضاء هيئة التدريس للقيام بأعمال العميد إلى حين تعيين عميد أصيل أو مدير معهد أصيل.

المادة (١٨)

يكون لكل كلية أو معهد مجلس يسمى مجلس الكلية أو المعهد يؤول من:

أ- عميد الكلية أو مدير المعهد رئيساً

ب- نائب أو نواب العميد أو مدير المعهد.

ج- رؤساء الأقسام.

د- عضو هيئة تدريس عن كل قسم ينتخبه أعضاء ذلك القسم لمدة سنة قابلة للتجديد.

المادة (١٩)

أ- يعين المجلس بناءً على توصية من اللجنة وتتسيب من الرئيس مجلساً مؤقتاً للكلية المستحدثة أو المعهد المستحدث ويتألف المجلس المؤقت من خمسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ويجوز عند الضرورة تعيين عضوين على الأكثر في المجلس المؤقت من ذوي الخبرة والكفاءة.

ب- يعين المجلس رئيساً للمجلس المؤقت يتولى رئيس المجلس المؤقت صلاحيات عميد الكلية أو مدير المعهد.

ج- يتولى المجلس المؤقت صلاحيات مجلس الكلية أو المعهد ومجالس الأقسام فيها، وتنتهي مدة المجلس المؤقت عندما يتوافر في الكلية أو المعهد قسمان على الأقل يضم كل منهما ثلاثة أعضاء كحد أدنى.

المادة (٢٠)

يمارس مجلس الكلية أو المعهد المسؤوليات والصلاحيات التالية:

مجلس الاعيان

- ١- اقتراح الخطط الدراسية في الكلية أو المعهد وشروط منح الدرجات العلمية والشهادات فيهما.
- ب- إقرار المناهج الدراسية التي تفتقرها مجالس الأقسام.
- ج- إقرار شروط قبول الطلبة في الأقسام وفق الأسس المعتمدة الخاصة بذلك.
- د- الاشراف على تنظيم البحث العلمي والدراسات العليا في الكلية أو المعهد بالتنسيق مع الجهات المختصة في الجامعة.
- هـ- الاشراف على تنظيم الدراسة في الكلية أو المعهد والتنسيق بين الأقسام المختلفة فيهما.
- و- تنظيم اجراءات الامتحانات في الكلية أو المعهد والاشراف عليها والتداول في نتائجها الواردة من الأقسام المختصة للبت فيها.
- ز- التنسيق الى مجلس الجامعة بمنح الدرجات العلمية والشهادات.
- ح- التوصية في جميع الأمور المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس في الكلية أو المعهد وغيرهم من القائمين بأعمال التدريس فيهما من محاضرين متفرغين ومساعدتي تدريس والنظر في تعيينهم وترقيتهم ونقلهم ونديهم وإعارتهم وإيفادهم ومنحهم الاجازات وقبول استقالاتهم وغير ذلك من الأمور الجامعية بموجب أحكام الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى هذا القانون.
- ط- مناقشة مشروع الموازنة السنوية للكلية أو المعهد.
- ي- النظر في المسائل التي يحيلها عليه عميد الكلية أو المعهد.
- ك- أي صلاحيات أخرى منصوص عليها في الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون.

المادة (٢١)

- أ- لكل قسم من أقسام الكلية أو المعهد مجلس يتألف من رئيس القسم وجميع أعضاء هيئة التدريس فيه.
- ب- يمارس مجلس القسم المسؤوليات والصلاحيات التالية:

- ١- تقديم الاقتراحات الى مجلس الكلية أو المعهد حول الخطط الدراسية في القسم وما من شأنه النهوض بالقسم والكلية أو المعهد.
- ٢- تنسيق المناهج للتدريسية للمواد في القسم والتوصية بها الى مجلس الكلية أو المعهد.
- ٣- التداول في توزيع المواد والمحاضرات والتنسيق بذلك إلى عميد الكلية أو مدير المعهد.
- ٤- النظر في النتائج النهائية للمواد قبل رفعها الى عميد الكلية أو مدير المعهد.
- ٥- تنظيم البحث العلمي والدراسات العليا في القسم بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- ٦- رفع التوصيات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس والمحاضرين في القسم من تعيين وترقية ونقل واجازات وغيرها الى مجلس الكلية أو المعهد وذلك مع مراعاة عدم اشتراك عضو هيئة التدريس في النظر في الترقية أو التعيين في مرتبة أعلى من مرتبته.
- ٧- إبداء الرأي في أي موضوعات يمرضها عميد الكلية أو مدير المعهد أو رئيس القسم.
- ج- يعين الرئيس بناءً على تنسيق من عميد الكلية أو مدير المعهد رئيس القسم من أعضاء هيئة التدريس ممن يحملون رتبة الأستاذية لمدة مئة قليلة للتجديد، ويجوز تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس في القسم ممن لا يحملون رتبة الأستاذية قائماً بأعمال رئيس القسم.

المادة (٢٢)

أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم:

أ- الاساتذة.

ب- الاساتذة المشاركون.

مكتبة جامعة الكويت

ج- الاساتذة المساعدون.

د- المدرسون.

المادة (٢٣)

أ- يجتمع كل مجلس من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون دورياً بدعوة من رئيسه أو من ينوب عنه في حالة غيابه، وللرئيس عند الضرورة دعوة أي منها للاجتماع.

ب- لنصف أعضاء أي مجلس على الأقل تقديم طلب للاجتماع وعلى رئيس ذلك المجلس في هذه الحالة دعوته للاجتماع خلال أسبوعين على الأكثر.

المادة (٢٤)

أ- يتحقق النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة واللجان المنبثقة عنها وأي مجلس من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون بحضور الأغلبية المطلقة من الأعضاء.

ب- تصدر قرارات اللجنة وكل مجلس من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحضور، وإذا تساوت الأصوات يكون صوت رئيس الجلسة هو المرجح.

المادة (٢٥)

أ- يقسم رئيس اللجنة وأعضاؤها من الأردنيين اليمين التالية أمام الملك: "قسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن وأن أحافظ على رسالة الجامعة وأن أقوم بواجبي بكل أمانة وإخلاص".

ب- يقسم نواب الرئيس والقضاء ومدراء المعاهد وأعضاء هيئة التدريس الأردنيون قبل مباشرة أعمالهم وكذلك المعينون منهم قبل نفاذ هذا القانون اليمين المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أمام الرئيس، أما غير الأردنيين فيقسمون أمام الرئيس اليمين التالية:

"قسم بالله العظيم أن أحافظ على شرف المهنة وأن أقوم بواجبي بكل أمانة

وإخلاص وأن لا أقوم بأي عمل يتعارض مع سيادة المملكة الأردنية الهاشمية وسلامتها".

المادة (٢٦)

أ- للجامعة ميزانية مستقلة خاصة بها يحددها الرئيس ويناقشها مجلس الجامعة واللجنة وترفع إلى المجلس لإقرارها.

ب- تتكون موارد الجامعة من:

١- الرسوم الجامعية.

٢- ريع أموالها المنقولة وغير المنقولة.

٣- ريع الأوقاف التي توقف على الجامعة من الأموال المنقولة وغير المنقولة.

٤- المنح والهبات والإعانات والتبرعات التي تقدم إلى الجامعة.

٥- حصة الجامعة من الرسوم المقررة والتي تفرض لحساب الجامعات الرسمية.

٦- منحة سنوية تخصص للجامعة في الموازنة العامة للدولة.

٧- دخل المراكز والمرافق الجامعية.

٨- أي موارد أخرى تتسجم مع أهداف الجامعة.

ج- تدبر الجامعة أموالها وتتفق منها وفق نظام يصدر بموجب أحكام هذا القانون.

د- تحصل أموال الجامعة وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به وأي تشريع آخر يحل محله أو يبدله.

المادة (٢٧)

تتمتع الجامعة بالإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والهيئات الحكومية.

مكتبة جامعة الأردن

المادة (٢٨)

على الرغم مما ورد في أي قانون آخر تتولى الجامعة داخل الحرم الجامعي، بشكل مباشر أو عن طريق الغير، القيام بجميع الأعمال وتوفير الوسائل التي تحقق أهدافها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك إقامة الأبنية والمنشآت التي تحتاج إليها وفقاً للتخطيط الذي يقرره والمخططات والتصاميم التي تراها مناسبة وتقديم الخدمات العامة داخل حرمها وتوفير المرافق الضرورية لها.

المادة (٢٩)

يتولى ديوان المحاسبة مراقبة حسابات الجامعة وتدقيقها واللجنة بالإضافة إلى ذلك تعيين منققي حسابات قانونيين وتحديد أتعابهم.

المادة (٣٠)

١- تحدد شروط وإجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعارين والمتقاعدين ومساعدي البحث والتدريس والموظفين والمستخدمين وجميع العاملين في الجامعة وترقيتهم وتثبيتهم ونقلهم وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم وتعيين حقوقهم وواجباتهم الوظيفية والمالية وشؤون الإسكان وسائر الشؤون المتصلة بعملهم الجامعي بموجب أنظمة تصدر بمقتضى أحكام هذا القانون.

٢- على الرغم مما ورد في هذا القانون وفي أي نظام صادر بمقتضاه للمجلس إنهاء خدمات أي من العاملين في الجامعة دون إيداء الأسباب على أن يقتزن قراره بالإرادة الملكية السامية إذا كان تعيين الشخص الذي أنهيت خدماته قد اقترن بهاء وتطلع له جميع استحقاقاته المالية عن خدماته في الجامعة.

المادة (٣١)

إلى حين صدور الأنظمة الخاصة بالجامعة يعمل بأنظمة الجامعة الأردنية وذلك بنسبة اتفاقها مع أحكام هذا القانون.

المادة (٣٢)

لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بتسبيب من المجلس.

المادة (٣٣)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

رئيس مجلس الاعيان

أمين عام مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

زيد الزريقات

مكتبة الأصيل